## مقتطف الصحف الصهيونية

## الاثنين 21 آب 2023

## أبرز عناوين الصحف

### هآرتس:

-الهدف من الانقلاب ضم ونكبة ثانية

-من أجل تجنب الحرب مع حزب الله يجب تأجيل الاصلاحات القضائية

-يجب ألا ننسى الخطر الايراني على البلاد بسبب التشريعات القضائية

-مسؤول عسكري سابق: حوارة أصبحت رمز المقاومة والتحديات المعقدة

-الحكومة الإسرائيلية تقرُّ الخطة الخمسية لتطوير شرقي القدس

-خبراء إسرائيليون يحذرون: تحويل الميزانيات للاعتبارات سياسية قد يهدد النظام الاجتماعي

### معاريف:

**-الإفراج عن إسرائيلي اعتقل داخل شبه جزيرة سيناء**

**-اكتشاف أول إصابة في العالم بمتحوركورونا الجديد في "إسرائيل"**

**-مدن الضفة تعاني نقصاً حاداً بماء الشرب والمستوطنات مليئة بالآبار**

**-تقديرات أمنية إسرائيلية: منفذ عملية حوارة تلقى معلومات مسبقة ولم يضيع ثانية**

**-جنرال إسرائيلي: سلاح الجو سيتحول إلى هدف استراتيجي لأعدائنا**

### يديعوت احرونوت:

-إسرائيل: إضراب تضامني مع السلطات المحلية العربية رفضاً لقرار سموتريتش

-إصابة جندي إثر انفجار عبوة ناسفة عند الحدود الشمالية

-تباطؤ كبير في الهجرة إلى "إسرائيل

### تايمز أوف اسرائيل:

. مقتل إسرائيلية وإصابة آخر بجروح حرجة في هجوم إطلاق نار قرب الخليل

. مجلس الوزراء يوافق على خطة بقيمة 843 مليون دولار لتطوير القدس الشرقية، ويحجب أموال أخرى

. إصابة رجل بجروح طفيفة وحرق سيارته بعد أن دخل عن طريق الخطأ بلدة فلسطينية

* * *

## عين على العدو الإثنين 21-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

**الشأن الفلسطيني:**

- **جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 13 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- **يديعوت أحرونوت** :غلاف غزة: أطلقت القبة الحديدية قبل قليل صاروخين اعتراضيين من منطقة "سدوت نيغيف" باتجاه هدف في سماء قطاع غزة، التفاصيل لم تتضح بعد، ولم يتم تفعيل صفارات الإنذار.
- **جيش العدو:** إنقاذ مستوطن دخل الليلة قرية ترمسعيا ويبدو أن حشدًا قد تجمّع حوله وأشعلوا النيران في سيارته، نؤكد أن دخول المنطقة أ محظور ويشكل خطرا على المستوطنين.
- **إنقاذ بلا حدود** :المستوطن الذي تم إنقاذه من ترمسعيا حالته طفيفة بعدما أصيب بحجر في يده.
- **أمير بوخبوط** :إطلاق نار في منطقة مستوطنة "أفني حيفتس"، وقوات الجيش قامت بعمليات تمشيط.
- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في حافلة ومركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة عند التفافي النبي إلياس باتجاه عزون.
- **موقع والا** :الإفراج عن الفلسطيني من سكان شرق القدس الذي قدم شكوى بأن الشرطة ضربته وطبعت على وجهه نجمة داود، سيظل رهن الإقامة الجبرية المنزلية حتى يوم الثلاثاء.
- **جيش العدو**" :تمكنا (أمس) بنجاح من اعتراض قطعة جوية مسيرة في سماء قطاع غزة خلال تحليقها باتجاه الغلاف، ولم تشكل تهديدًا على سكان منطقة غلاف غزة، ولم يتم تفعيل الإنذارات."

- **جيش العدو" :**إصابة مستوطن بالخطأ بنيران قوة من الجيش في منطقة معاليه لفونا بينما كانت القوة تحاول اعتقاله ظنا منهم أنه فلسطيني، تم نقله للعلاج، ويتم التحقيق في الحادث."

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- **قناة كان :**السلطات المصرية اعتقلت الليلة قبل الماضية "إسرائيلي" في سيناء إثر خلاف نشب مع أحد السكان هناك، بعد أن لوح "الإسرائيلي" بعلم حركة "حباد الحسيدية الدينية"، ذكرت وزارة الخارجية أنها على علم بالقضية وأن "القنصل الإسرائيلي" في مصر يتابع الأمر.
- **معاريف :**السلطات المصرية تطلق سراح "الإسرائيلي" الذي اعتقل بعد شجار مع مصري في سيناء.
- **يديعوت أحرونوت :**الخارجية الأمريكية تدين عملية إطلاق النار الدامية في حوارة، وقالت: "ندين الهجوم الإرهابي في الضفة الغربية الذي قتل فيه إسرائيليان، وتعرب الولايات المتحدة عن تعازيها لعائلاتهم وتدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف العنف والتحريض."
- **معاريف" :**إسرائيل" تعلن عدم موافقها على تطوير برنامج نووي في أي من الدول المجاورة لها.

**الشأن الداخلي:**

- **معاريف :**داست آلية هندسية تابعة لـ "الجيش الإسرائيلي" على لغم في جنوب الجولان، وتم نقل شخص مصاب بجروح طفيفة إلى المستشفى."
- **قناة كان :**تم يوم الخميس في "إسرائيل" اكتشاف أول حالة إصابة في العالم بمتحور كورونا الجديد 86 والذي يحتوي أكثر من 36 طفرة، قال رئيس قسم المختبرات بمستشفى ايخيلوف: "هذه أول حالة في العالم بالمتحور، وبعدها تم اكتشاف حالات أيضا في الدنمارك وإنجلترا والولايات المتحدة، وكثرة عدد الطفرات فيه قد يكون مؤشرا على أنه قد يفلت من قدرة اللقاحات."
- **المتحدث باسم جيش العدو" :**في إطار مناورة لقوات الاحتياط، جرى أمس اختبار اتصال هاتفي وإرسال رسائل نصية لفحص جهوزية جنود الاحتياط في القيادة الشمالية للاستدعاء، تم التخطيط للمناورة مسبقًا ضمن مخطط التدريب لعام 2023."
- **موقع القناة 7 :**تتجه الشرطة إلى عدم الموافقة على المسيرة النسائية لمعارضات الإصلاح القانوني يوم الخميس في "بني براك"، وأكد مسؤولون في المدينة والشرطة أن مثل هذه المسيرة في قلب المدينة الأرثوذكسية المتطرفة قد تؤدي إلى احتكاكات من شأنها إحداث صراعات كبيرة مع السكان.

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- **"يوآف غالانت" :**"بعد تقييم الوضع، أوعزت لقوات الجيش والشاباك لزيادة جهودهم في العمليات الدفاعية على الطرق والمستوطنات في الضفة الغربية، والقيام بكل ما هو ضروري للبحث عن المنفذ، سنصل إلى المنفذ ونصفي الحساب معه."

- **"بنيامين نتنياهو"** :"أبعث بأحر التعازي لعائلة الأب والابن اللذين قُتلا بطريقة قاسية وإجرامية في حوارة، تعمل القوات بجد للعثور على المنفذ وتصفية الحساب معه."
- **"يوآف غالانت" بعد إنقاذ المستوطن قرب قرية ترمسعيا"** :التقدير الكامل لجنود الجيش الإسرائيلي الذين أنقذوا المستوطن الذي تعرض للهجوم في قرية ترمسعيا، وسنلاحق من هاجموه وسنقبض عليهم وسنقدمهم للمحاكمة."
- **"أمير بوخبوط"** :"على الجيش الإسرائيلي بذل المزيد من الجهد لمنع المستوطنين من التجول في المناطق الفلسطينية، حتى لا يعرضوا أنفسهم للخطر مما يدفع بقوات الجيش لإنقاذهم."
- **"يائير لابيد"** :"هناك إهمال من جنود الجيش الإسرائيلي هنا، وهذا ما حاول رئيس الأركان والجنرالات شرحه لوزراء الحكومة."
- **"أفيغدور ليبرمان"** :"الدولار حطم الأرقام القياسية ووصل إلى معدل 3.8 وهو أعلى مستوى في 5 سنوات، نتنياهو وسموتريتش يدمران ببساطة الاقتصاد الإسرائيلي."

* * *

## مقالات

**i24NEWS : مبعوث نتنياهو إلى واشنطن يلمح إلى إمكانية مو افقة اسر ائيل على برنامج نووي مدني سعودي**

**دعونا لا نستبعد تأثير اتفاق سلام إسر ائيلي سعودي على المنطقة والعالم، سوف ينضم تباعا عدد أكبر من الدول العربية والإسلامية ما سيؤدي الى "تغيير جوهري لقواعد اللعبة"**

صرح وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر بشكل ضمني أن إسرائيل من شأنها أن توافق على مطلب السعودية بالحصول على برنامج نووي مدني. وأضاف ديرمر أن السعودية بوسعها الحصول على مطلبها في الواقع عن طريق الصين أو فرنسا، وفق النشر في واينت . وقال ديرمر في مقابلة مع شبكة التليفزيون الأمريكية PBS خلال زيارته لواشنطن: "الشيطان يكمن في التفاصيل. السعوديون يطالبون بالطاقة النووية المدنية. لقد وقعوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" وبإمكانهم الذهاب غداً إلى الصين أو فرنسا والتقدم بطلب إنشاء برنامج نووي مدني. السؤال الذي أطرحه على نفسي – بحال كانت الولايات المتحدة ضالعة في هذه المسألة، فماذا يقول ذلك عما سيحدث بعد 10 أو 20 أو 30 عامًا من الآن وما هي البدائل؟." وأكد ديرمر أن بلاده لن توافق على "برنامج نووي عسكري، والسؤال هو ما هي الضمانات وماذا سيحدث إذا ساروا في مسار مختلف مع الصينيين. دعونا لا نستبعد تأثير اتفاق سلام إسرائيلي سعودي على المنطقة والعالم، سوف ينضم تباعا عدد أكبر من الدول العربية والإسلامية وسيكون هذا بمثابة "تغيير جوهري لقواعد اللعبة."

وفي الشأن الفلسطيني قال ديرمر "وفقا للطريقة التي ننظر بها لهذا الأمر - نحن نريد التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. لا أعتقد أن للسعوديين طلبات محددة بخصوص التنازلات في السياق الفلسطيني. إنهم يتطلعون إلى ترسيخ علاقاتهم مع

الولايات المتحدة، لخمسين سنة قادمة. كلانا لديه مصلحة في النظر فيما سيكون باستطاعتنا أن نضع الفلسطينيين على طريق الحل السياسي."

من جانبه اعتبر رئيس المعارضة في الكنيست يائير لابيد تصريحات ديرمر بالخطيرة في إشارة إلى موافقة اسرائيل المحتملة بخصوص البرنامج النووي السعودي. وقال لابيد مستخدما منصة اكس: "يمكنكم التوصل إلى اتفاق يعزز أمننا القومي دون الحاجة إلى التوقيع على تخصيب اليورانيوم في الشرق الأوسط."

يذكر أن وسائل الإعلام الإسرائيلية تابعت في الأشهر الأخيرة بشغف موضوع التقارب الإسرائيلي السعودي وإمكانيات خروجه الى النور بالرغم من العراقيل، حيث يظهر الطرف السعودي بمظهر غير المتسرع ويصر على رزمة مطالب بضمنها تحالف أمني مع الولايات المتحدة مرسخ قانونيا لا يتأثر بتبدل الرؤساء فضلا عن الحصول على برنامج نووي مدني إضافة إلى تنازلات ترضي الفلسطينيين ولا تشعرهم بخيبة الأمل من العنوان الذي طالما وقف بوجه ضغوط التطبيع صونا لمصالح الشعب الفلسطيني . هذا ونفى مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، صحة ما تم بناؤه على تصريحات ديرمر قائلا إنّ إسرائيل لن توافق على أن يكون لأحد من جيرانها برنامج نووي.

* * *

### i24NEWS : إسرائيل: القبة الحديدية تعترض طائرة مسيرة جديدة أطلقت من غزة

تم تفعيل القبة الحديدية صباح اليوم الإثنين، وأطلقت النار على جسم مجهول كان يحلق فوق غزة ، بحسب وحدة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي . وقال الجيش الإسرائيلي، تم إطلاق قبة حديدية على زورق مجهول فوق قطاع غزة، تجري السلطات تحقيقا شاملا في ملابسات هذا الحادث. وقال الناطق باسم الجيش الاسرائيلي: "شوهدت طائرة بدون طيار منذ فترة وجيزة تحلق فوق قطاع غزة باتجاه أراضي دولة إسرائيل، ولم تدخل الطائرات إلى أراضينا، ومنذ لحظة إقلاعها اتبعت أنظمة سلاح الجو مسارها. وكانت القبة الحديدية قد اعترضت طائرة بدون طيار صباح أمس (الأحد) على حدود غزة بمنطقة إشكول .لم تقع إصابات ولم يتم تفعيل صافرات الإنذار ولم تتسبب أية أضرار.

* * *

### تايمز أوف إسرائيل: مجلس الوزراء يوافق على خطة بقيمة 843 مليون دولار لتطوير القدس الشرقية، ويحجب أموال أخرى

وافق مجلس الوزراء يوم الأحد على خطة مدتها خمس سنوات بقيمة 3.2 مليار شيكل (843 مليون دولار) لتطوير القدس الشرقية، والتي حلت محل خطة سابقة بقيمة 2.5 مليار شيكل (680 مليون دولار) جمدها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي اعترض على تمويل برنامج تحضيري للطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس.

لا يزال سموتريتش يحتجز 200 مليون شيكل (55 مليون دولار) منفصلة عن البلدات العربية في أنحاء البلاد، وقال قادة البلديات إنهم سينضمون إلى إضراب مقرر يوم الاثنين احتجاجًا. وستخصص الخطة الجديدة الأموال للقدس الشرقية

لتطوير البنية التحتية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم والنقل العام والرعاية الاجتماعية والبرامج الثقافية، من بين مجالات أخرى. وقال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في بيان متلفز بعد اجتماع الحكومة يوم الأحد إن "هذا القرار سيغير وجه القدس. نحن نوحد القدس."

وشدد سموتريتش على أن الخطة ستعزز السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، قائلا إن "القدس الموحدة ليست مجرد شعار، إنها مسؤولية. مسؤولية تجاه كل ساكن، مسؤولية تنمية وازدهار القدس كعاصمتنا الأبدية."

في الأسبوع الماضي، ورد أن سموتريتش تراجع عن إصراره على حجب 200 مليون شيكل لبرنامج تحضيري أكاديمي للمساعدة في دمج سكان القدس الشرقية في الجامعات الإسرائيلية. وكان قد برر اعتراضه السابق بالإشارة إلى وجود "خلايا إسلامية متطرفة" في الجامعات الإسرائيلية، وهو ادعاء رفضه العديد من المتخصصين في وسائل الإعلام العبرية.

وجاءت موافقة مجلس الوزراء بعد ساعات قليلة من دعوة السلطات المحلية إلى إضراب تحذيري لمدة ساعتين يوم الإثنين احتجاجا على رفض سموتريتش المستمر لتحويل مئات الملايين من الأموال المخصصة في الميزانية إلى البلديات العربية، تضامنا مع قادة البلديات العرب الذين أعلنوا إضرابًا عامًا في ذلك اليوم.

وقال حاييم بيباس، رئيس المجموعة الوطنية الكبرى "اتحاد السلطات المحلية"، الأحد إن مكاتب الحكومة المحلية ستغلق أبوابها يوم الاثنين من الساعة الثامنة صباحًا حتى العاشرة صباحًا، دعماً لقادة البلديات العرب الذين سينظمون إضرابًا عامًا وتجمعًا في القدس احتجاجا على هذه القضية. وقال بيباس في مؤتمر تعليمي حكومي محلي في بلدة باقة الغربية العربية: "السلطات المحلية تقف مع السلطات العربية المحلية وستضرب غدًا كعلامة على التضامن."إذا وصلنا إلى الأول من سبتمبر (أول يوم في المدرسة) ونحن في نفس الوضع، فسندرس خياراتنا. نحن ندافع عن التمويل في الضواحي والمجتمع [العربي]. عندما تكون هناك رائحة سيئة، علينا أن نظهر"، أضاف بيباس. وكتب أيضًا رسالة إلى رؤساء السلطات المحلية، موضحًا أن تصرف سموتريتش "يضر بالسلطات الأضعف، والتي هي حاليًا على وشك الانهيار." وجاء في الرسالة أن "العنف والجريمة آخذان في الازدياد ويصلان إلى كل مكان. تجميد الميزانية المطول يؤدي بالسلطات إلى حالة من الخلل، وهي غير قادرة على تقديم الخدمات لسكانها."

وقال رئيس بلدية باقة الغربية رائد دقة في الاجتماع إن عام 2023 كان "عام الطوارئ بالنسبة للمجتمع العربي" وسط موجة قياسية من جرائم العنف التي أودت بحياة 150 شخصًا منذ بداية عام 2023، أي أكثر من ضعف معدل العام الماضي. نحن نستحق الأموال، ونحتاجها مثل الهواء للتنفس. وزير التعليم يقول إنه عام التماسك. في المجتمع العربي نقول – عام الطوارئ."

وقال سموتريتش رداً على ذلك إنه لا يفهم الحاجة إلى الإضراب ودعا رؤساء البلديات إلى "التعاون معنا." وقال في بيان "ستكونون أول من يدفع ثمن التهديدات والابتزاز والعنف." وفي بيان شديد اللهجة بعد ساعات، قال سموتريتش: "سنعمل على منع الإضراب الطائش وغير المسؤول غدًا. لن أستسلم للضغوط والتهديدات."

وقد تعرض سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية "الدينية اليميني المتطرف، لاتهامات بالعنصرية من نواب معارضين لقراراته. وتمت الموافقة على الأموال – الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وتطوير البنية التحتية ومكافحة الجريمة في البلدات العربية – من

قبل الحكومة السابقة، والتي شملت حزب "القائمة العربية الموحدة" إلى جانب أحزاب من اليسار والوسط واليمين. ووسط الانتقادات لسموتريتش، أيضًا من نواب الائتلاف، قال نتنياهو إن تمويل البلديات العربية سيمضي قدمًا، لكنه سيخضع للإشراف. وقد زعم سموتريتش أنه بدون الإشراف المناسب، ستختفي الأموال في أيدي جماعات الجريمة المنظمة أو تستخدم لدعم الأنشطة الإرهابية.

* * *

### تايمز أوف إسرائيل : "لن يتم الدوس علينا": مظاهرات في جميع أنحاء البلاد للأسبوع 33 على التوالي

نظمت احتجاجات ضد التعديلات القضائية التي تدفع بها الحكومة في جميع أنحاء إسرائيل مساء السبت في عطلة نهاية الأسبوع 33 على التوالي. وشارك نحو 100 الف شخص في المظاهرة الرئيسية بمدينة تل أبيب، حسبما أفادت القناة 13، نقلا عن معطيات من شركة.CrowdSolutions وقام بعض المحتجين بإغلاق طريق أيالون السريع المتجه شمالا أثناء حملهم المشاعل لفترة وجيزة، لكن الشرطة قامت وأعلن منظمو الاحتجاجات في تل أبيب إن إلقاء الكلمات في المظاهرة سيكون مقتصرا على النساء في ضوء حوادث التمييز الأخيرة ضد النساء في البلاد. وكان من بين المتحدثات الطبيبة البارزة بروفسور عيديت ماتوت، والميجر (احتياط) بيلد نكاش، وهي أول ضابطة إسرائيلية على متن سفينة لسلاح البحرية الإسرائيلي. ووقف المشاركون لحظة صمت في بداية المظاهرة على ضحيتي الهجوم الذي وقع في حوارة في وقت سابق من اليوم، وهما اب وابنه.

كما غنت نيطع برزيلاي، الفائزة بمسابقة الأغنية الأوروبية "يوروفجين"، النشيد الوطني الإسرائيلي.وقالت برزيلاي للجمهور "يأتي والداي إلى هنا كل أسبوع، ومن المستحيل أن أتركهما لوحدهما هنا. نسمع كل يوم عن الإقصاء والعنف ضد النساء، ولن يتم الدوس علينا."

وانتقد المتحدثون الدعوات الأخيرة من بعض نواب المعارضة لتشكيل حكومة وحدة مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من أجل وقف خطة الإصلاح القضائي. وقال رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق دان حالوتس للمتظاهرين في رحوفوت:"الأول، متان كهانا [من حزب 'الوحدة الوطنية'] دعا إلى حكومة وحدة برئاسة المتهم ووعده بسنتين من الهدوء"، في إشارة إلى نتنياهو ومحاكمته الجارية. كان كهانا قد اقترح انضمام حزبه وحزب "يش عتيد" للحكومة، مقابل اعتزال نتنياهو في غضون عامين. وأضاف حالوتس "الثاني، إلعزار شتيرن، وجه دعوة مماثلة نيابة عن يش عتيد. يا أعضاء المعارضة، هل اختلطت عليكم الأمور؟ على أقصى تقدير، أنتم تمثلون أحزابكم، ولكن ليس الجمهور الذي يناضل منذ 33 أسبوعا من أجل الحفاظ على الديمقراطية."

كما انتقد حالوتس رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ على مساهمته "في خلق الوهم بوجود أمكانية حل للأزمة." وقال: "نحن في قلب أزمة غير مسبوقة من انعدام الثقة بين المواطنين الإسرائيليين والقيادة التي تحكمنا. بنيامين نتنياهو ليس هو الحل، بل هو المشكلة."

في غضون ذلك، قال زعيم المعارضة يائير لبيد للمحتجين في منطقة الكريوت بشمال البلاد إنه لن ينضم إلى حكومة وحدة مع نتنياهو. كما انتقد لبيد حلفاء نتنياهو لهجماتهم الأخيرة على كبار القادة العسكريين لما زعموا أنه نهج قيادة الجيش المتساهل

مع جنود الاحتياط، الذين أعلنوا توقفهم عن الالتحاق بالخدمة التطوعية احتجاجا على التعديلات القضائية. وقال لبيد: "هذه الحكومة هاجمت رئيس الأركان لأنها تكره الحقيقة... لا تكمن المشكلة في جاهزية جيش الدفاع، تكمن المشكلة في نتنياهو."

بروفسور حفاي ليفين، رئيس حركة الأطباء الاحتجاجية "السترات البيضاء"، قال للمحتجين في نتانيا إن "العاملين في مجال الصحة في إسرائيل يعارضون التمييز في العلاج. نحن حاليا في واقع بائس. يسيطر على الحكومة الإسرائيلية متطرفون خطيرون يدعمون التمييز ضد النساء والمسنين والعرب والعلمانيين والمثليين." واضاف ليفين، الذي يشغل أيضا رئيس نقابة أطباء الصحة العامة، "كل من يلتزم الصمت ويدعم التمييز والعنصرية ستنقلب الأمور عليه أو عليها في نهاية المطاف. العلاج هو نحن – الأمة. ما زلنا لم نفقد الأمل بأن نكون أحرارا في وطننا."

في الأسبوع الماضي، قدمت نقابة الأطباء الإسرائيلية التماسا لمحكمة العدل العليا، حضت فيه على إلغاء قانون "المعقولية" الذي تم تمريره مؤخرا، وهو أول تشريع رئيسي أقره الكنيست في خطة الإصلاح حتى الآن.

القانون، وهو تعديل لـ"قانون أساس: القضاء"، يمنع المحكمة من إلغاء قرارات حكومية أو وزارية على أساس كونها "غير معقولة إلى أقصى حد"، وهو معيار استخدمته المحاكم بين الحين والآخرين على مر السنين. وتمت المصادقة على القانون بتأييد جميع أعضاء الإئتلاف الحاكم الـ64 – في حين قاطع نواب المعارضة، البالغ عددهم 56 نائبا، عملية التصويت – على الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية المستمرة، والمعارضة الشديدة من كبار الشخصيات القضائية والأمنية والاقتصادية وشخصيات عامة أخرى، والتحذيرات المتكررة من الحلفاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وتعهد الآلاف من جنود الاحتياط بترك الخدمة العسكرية.

يقول منتقدو حكومة نتنياهو المتشددة إن إزالة معيار المعقولية يفتح الباب أمام الفساد والتعيينات غير الملائمة لمقربين غير مؤهلين في مناصب هامة، في حين يقول المؤيدون إن الخطوة ضرورية لكبح جماح محكمة ناشطة بشكل مفرط. وقد تم تقديم التماسات ضد القانون لدى المحكمة العليا، ومن المقرر أن يستمع إليها طاقم غير مسبوق من القضاة مكون من 15 قاضيا في الشهر المقبل.

في مقابلات أدلى بها مؤخرا لوسائل إعلام أمريكية بشأن قانون المعقولية، رفض رئيس الوزراء مرارا وتكرارا القول ما إذا كان سيلتزم بحكم محتمل تلغي فيه محكمة العدل العليا قانون الأساس، وحذر المحكمة من القيام بذلك. وقال أعضاء آخرون في حزب "الليكود" الذي يتزعمه إنه سيتم احترام مثل هذا الحكم، لكن مع ذلك سيؤدي الأمر إلى أزمة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، دعا العديد من أعضاء الائتلاف الديني اليميني المتشدد الحكومة إلى المضي قدما في بقية خططها لإصلاح القضاء ، والتي تشمل منح الأغلبية الحاكمة سلطة أكبر لتعيين القضاة، والحد بشكل جذري من إشراف المحكمة على التشريعات. وقد أحدثت تشريعات الحكومة المتشددة ومشاريع قوانينها انقساما في البلاد وكانت السبب في انطلاق أكبر حركة احتجاجية في تاريخ إسرائيل.

* * *

**معاريف: من أجل تجنب الحرب مع حزب الله يجب تأجيل الاصلاحات القضائية**

بقلم عاموس يدلين، أودي أفينتال

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

نشر مؤخراً أن شعبة الاستخبارات ورئيس الأركان حذرا القيادة السياسية من حدوث تآكل في "الردع الأساس" لإسرائيل تجاه أعدائها وعلى رأسهم "حزب الله". وكان التقدير حتى وقت أخير مضى بأن "حزب الله" يشخص فرصة لتحدي إسرائيل، لكن دون حافة الحرب التي تفضل المنظمة الامتناع عنها. يبدو أن التقدير يتغير على خلفية الثورة النظامية والدمار الذي أحدثته بالوحدة الداخلية.

تشكل تحذيرات الجيش ذروة في مسيرة تعود لعدة سنوات من تآكل في الردع تجاه "حزب الله". الحدث الذي جسد التآكل وقع في آذار، حين بادر نصر الله إلى عملية شاذة للغاية في مفترق مجدو بإرسال مخرب مسلح بعبوات وبحزام ناسف اجتاز حدود لبنان بهدف تنفيذ عملية تفجر (أحبطت). في نيسان، لم يمنع "حزب الله" حماس إطلاق صواريخ من جنوب لبنان، والآن يهدد نصر الله بأن يرد ضد إسرائيل إذا ما أخلت الخيمة التي أقامها في منطقة "هار دوف".

إن خطوات التحدي من جانب نصر الله والارتفاع في ثقته بالنفس في الأشهر الأخيرة هي نتيجة مباشرة للازمة الداخلية في إسرائيل والتي يرى فيها "بوليصة تأمين" من الحرب. على حد نهجه، وبتقدير أسياده في طهران الذين يشجعونه على العمل، لن تتجرأ إسرائيل على المخاطرة بحرب في ظل أزمة غير مسبوقة في منظومة الاحتياط، وفي ضوء الضرر الذي لحق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة، والتي يرى فيها نصر الله، وعن حق، عنصراً حيوياً في قوة إسرائيل.

لقد تضرر الردع تجاه "حزب الله" وستكون إسرائيل مطالبة بترميمه كي توقف سلسلة استفزازات المنظمة، قبل أن تحدث تصعيداً لدرجة الحرب. كل البدائل تبدو سيئة: استمرار التجلد وتآكل الردع إلى مستوى خطير بالتوازي مع محاولات جس النبض للدخول في مفاوضات مع لبنان على الحدود البرية؛ وعمل مركز لإزالة الخيمة والذي من المتوقع أن يجر رداً؛ وانتظار خطأ من "حزب الله" ورد حاد على عناصر قوته الأساسية مما يؤدي إلى أيام قتالية حتى درجة الحرب. ولا يزال، الخطوة الأكثر نجاعة لترميم الردع والامتناع عن التدهور ليست خطوة عسكرية بل التوقف، والتراجع إلى الوراء وسحب الانقلاب النظامي، الزائد والهدام.

بالتوازي، من الصواب أن يتوقف رئيس الوزراء عن إلقاء المسؤولية على الجيش الإسرائيلي، مثلما فعل بعد مداولات الكابينت الأخيرة، وتركيز رسالة لنصر الله أن عليه الحذر من خطأ مشابه لذاك الذي ارتكبه في 2006. على نصر الله أن يفهم بأن الاحتجاج يقاتل في سبيل الديمقراطية والحصانة القومية تجاه تهديد داخلي، لكن المجتمع الإسرائيلي سيقاتل بتصميم ضد كل تهديد خارجي. كما أن على مواطني لبنان أن يفهموا بأن "حزب الله"، بأمر من إيران، قد يجر دولتهم إلى دمار غير مسبوق. وإسرائيل ملزمة بتصميم استراتيجية وطرق عمل تقوض "غرور" نصر الله في ظل إدارة مخاطر محسوبة غايتها الامتناع عن تصعيد واسع على أن نكون جاهزين له إذا ما فرض علينا. إن نصر الله الذي يقدر أن بوسعه أن "يتحكم بالتصعيد" ويسمح لنفسه بالسير على الحافة، عليه أن يفهم بأنه قد يقع في الهوة وهو يقف على الحافة.

* * *

## هآرتس: يجب ألا ننسى الخطر الايراني على البلاد بسبب التشريعات القضائية

بقلم إبراهام غوفير

إن توصل إيران إلى القنبلة النووية في ظل النظام الحالي هو تهديد وجودي خطير على إسرائيل، لا يجب التسليم به بأي شكل من الأشكال. ميزان الرعب النووي أمام نظام متعصب – مسيحاني لديه أيديولوجيا شيطانية، ويفعل كل شيء من أجل بقائه، هو رهان خطير على مستقبلنا. عندما تصبح إيران نووية فإن استراتيجيتها المتمثلة في تطويق إسرائيل بواسطة امتداداتها في المنطقة وتهديد الصواريخ وتشجيع الإرهاب، ستحظى بدعم نووي، وستصطدم نشاطات الجيش الإسرائيلي الوقائية بقيود لانهائية من الداخل والخارج خوفاً من اشتعال حرب نووية.

زميلي الدكتور نور شمير، نشر في "هآرتس" مقالات حول هذا الأمر ("هجوم على إيران في المدى المنظور؟ لا توجد احتمالية لذلك"، "هآرتس"، 6/21، و"النووي الإيراني لا يعتبر تهديداً وجودياً. نحن بحاجة إلى استراتيجية مختلفة"، 2021/7/8). هذان المقالان وأمثالهما يمثلان قراءة خاطئة للوضع الاستراتيجي – الأمني في إسرائيل. من الجدير عرضه في هذه الصحيفة التي لها تأثير كبير أيضاً موقف مختلف: ما زالت إسرائيل قوية بما فيه الكفاية لكي تضع مصيرها في يد إيران نووية. إن تعزيز التحدي الذي يمنع تسلح إيران نووياً يشمل تجاهل كونه تهديداً وجودياً، ويسعى لتقويض موقف أجهزة الأمن ويضعف مناعة الجمهور، الذي سيضطر إلى تحمل نتائج حرب في المنطقة في المستقبل المنظور.

أنا لا أختلف على أساس الحقائق والصعوبات التي تكتنف الهجوم على إيران: نعم، هناك صعوبة تقنية في ضرب مواقع تخصيب اليورانيوم التي تم دفنها عميقاً تحت الأرض، وثمة مخزون كبير لإيران يصعب العثور عليه من اليورانيوم المخصب بمستوى 90 في المئة تقريباً للاستخدام العسكري، ولا توجد الآن شرعية دولية، لا سيما من جهة الولايات المتحدة، وبالأساس يتوقع أن يلحق ضرر كبير بالسكان المدنيين بواسطة سلاح إيران و"حزب الله" والتوابع الأخرى التقليدية، بما في ذلك مخزون كبير من الصواريخ والصواريخ الدقيقة والحوامات.

هذه الحقائق مقلقة، ولا مكان للاستخفاف. الادعاء المضاد الحاسم هو أنها أخطار تتفاقم أضعافاً عندما تملك إيران سلاحاً نووياً فعالاً في المدى غير المعروف، لكنه مدى منظور للعين. من يتجاهل ذلك إنما يدفن رأسه في الرمل كالنعامة.

يجب التوضيح بأن إيران يمكنها الآن تخصيب ما يكفي من اليورانيوم للتسليح العسكري خلال شهرين بواسطة أجهزة الطرد المركزي السريعة التي طورتها في ظل الاتفاق النووي الفاشل من العام 2015. ولكن تخصيب اليورانيوم لا يعتبر سلاحاً نووياً. لا أحد منا يعرف متى ستعرض إيران السلاح النووي، وتجري تجربة نووية أو تصل إلى مرحلة النضوج لهجوم على سطح الأرض مع الغموض. إلى جانب التخمين، لا نعرف إذا كانت إيران نجحت في استكمال جهاز التفجير وعملية التصغير ومقاومة التسارع العالي المطلوبة لسلاح نووي فعال، وإذا كان هذا سيحدث خلال بضعة أشهر أو سنوات. المؤكد أنه موعد آخذ في الاقتراب في وقت ننشغل فيه بالانقلاب القضائي والاحتجاج والصراع ضد الإرهاب الفلسطيني.

نظرية بن غوريون الأمنية جُعلت لاستباق الرد على الضربة، وبالتأكيد بخصوص تهديد نووي من قبل جهة تهدد إسرائيل. وبناء على ذلك، لن تبقى إسرائيل سلبية ولن تنتظر إلى حين يتلاشى تفوقها العسكري النسبي عن طريق تسلح نووي معاد. في

المقابل، لن تتنازل سلطة آية الله عن نية تحويل إيران إلى دولة نووية إقليمية عظمى والسعي لتدمير إسرائيل "الشيطان الأصغر". لذلك، هناك احتمالية لاندلاع حرب في المدى المنظور (أشهراً أو سنوات معدودة)، سواء بسبب هجوم مباشر على إيران أو بسبب رد عنيف من قبلها ومن قبل توابعها. يتوقع أن تجبي هذه الحرب ثمناً دموياً غير مسبوق من أرواح المدنيين. قدرة صمود إسرائيل في مثل هذه الحرب مشروطة بالتماسك الوطني.

أخطار الهجوم على إيران وقيودها معروفة لمن يتحملون مسؤولية مستقبل الدولة. ولكن في أيديهم أيضاً معلومات علنية أقل عن الوضع العسكري وعن نوايا العدو وعن اتفاقات سياسية سرية وعن قدرات إسرائيل. لذلك، هم ليسوا مؤهلين إلا لاتخاذ قرار هل ومتى وكيف يمكن الإضرار بالمشروع النووي الإيراني. ثمة تصريحات تقول بشكل قاطع خلافاً لتصريحات رئيس الأركان وكبار أعضاء المؤسسة الأمنية بأنه لا فرصة لعملية إسرائيل لمنع التسلح النووي لنظام آية الله، أو أن مثل هذا التسلح النووي لا يشكل أي تهديد وجودي، ألحق ضرراً مباشراً بقدرة صمود ومناعة الجمهور. وهي أيضاً تضر بحرية العمل المطلوبة عندما يحين الوقت. ويواجه متخذو القرارات خطر حدوث انقلاب مصيري في وضع إسرائيل الأمني الاستراتيجي في المنطقة.

انقسام الشعب وحرب الجميع ضد الجميع حول مواضيع التشريع القضائي والمساواة في تحمل العبء (المهمة بحد ذاتها)، يحتل كل الاهتمام العام. محظور أن يعتم على الخطر الأساسي الملموس الذي يهدد الدولة: مهاجمة عسكرية مع المحور الإيراني في المستقبل المنظور، حتى قبل أن تصبح إيران دولة نووية. لا يمكننا الصمود أمام هذا التحدي الوطني بدون وحدة وطنية. مطلوب تهدئة في مواضيع المواجهة السياسية الحالية من أجل أن يتم اتخاذ القرارات في المواضيع الرئيسية للحرب بصورة مدروسة وباتفاق واسع ومن خلال المصير المشترك.

* * *

## إسرائيل اليوم: يجب التحضير فورا للعملية في شمال الضفة

بقلم حنان غرينوود

ليست هي المرة الأولى التي تكتب فيها هذه الكلمات، لكننا مضطرون لإسرائيل اليوم: يجب التحضير فورا للعملية في شمال الضفة كتابتها المرة تلو الأخرى إلى أن يتغير شيء ما. تجري منذ سنة ونصف انتفاضة إجرامية في شمال الضفة، تنتقل إلى كل الضفة الغربية وهي تهددنا جميعاً: سكان تل أبيب و"كريات أربع"، وسكان "كفار ساسا" و"كارنيه شومرون". مخربون مع سلاح وفير مع ليونة بذبح إسرائيليين أبرياء.

نشرنا الأسبوع الماضي هنا أن جهاز الأمن يعتقد بأن اليوم الذي عليهم فيه العودة للعمل في جنين ليس ببعيد، بسبب العمليات الكثيرة التي تخرج من المنطقة. كما أن نابلس، المجاورة لحوارة، هي عش دبابير ومصدر لعمليات كثيرة. لكن رغم هذا القول الذي سيوقع عليه كل قائد في الجيش الإسرائيلي، لا يوجد مصدر رفيع المستوى في اليمين يطلب العمل من الحكومة بكل صراحة. مرة أخرى، صدرت بيانات بعد العملية، لكن من جانب الوزراء، وإيضاح شبه تلقائي بأنهم سيصلون

إلى المخرب. لكن المخرب الحالي ليس المشكلة على الإطلاق، فهو قام بواجبه وقتل إسرائيليين اثنين. المشكلة هي مع المخرب القادم، وذاك الذي سيأتي بعده.

لقد حان الوقت لعلاج جذري في شمال الضفة. ليس حملة يوم أو يومين، وليس نشاطاً جراحياً ودقيقاً، بل نشاط يضمن الردع لعشرين سنة قادمة. مطرقة 20 طناً توضح من يسيطر في المنطقة. ثمة حاجة لحواجز تمنع المخربين من الخروج إلى طريقهم، وإلى جانب ذلك يجب العمل بتصميم لإحباط العمليات على مدى زمن طويل. ما دام رئيس الوزراء ووزير الدفاع والكابينت السياسي لا يحركون حملة واسعة النطاق، فسنبقى محكومين بمواصلة الحداد على موتانا. دعوا الجيش الإسرائيلي ينتصر. إلى جانب ذلك، يجب أن تنقل رسالة إلى مواطني الدولة أيضاً. يا سكان مدن إسرائيل، هذا بيان خاص لكم: برعاية نشاط قوات الأمن، تعيشون دائماً في إحساس أن كل شيء كالمعتاد. العمليات تحبط في جنين ونابلس، ولن تصل إلى نتانيا والخضيرة، وكل ما تبقى لكم حين تسمعون عن هذه العملية أو تلك في المناطق ليس هو الصدمة.

كلمات مثل "الكتابة على الحائط" أصبحت كليشيه في كل ما يتعلق بـ الضفة الغربية، لكن العملية القاسية التي وقعت في حوارة يوم السبت هي الخليط التام لكل هذه الكلمات الثلاث، كون التحذير كتب مرات وفي كل سطو عنيف وقع في السنة والنصف الأخيرتين في "النبي إلياس"، وفي محاولات القتل في حوسان أو في دير قديس، وفي 1,001 حالة أخرى لكن دون جدوى.

الثمن الذي ستوفرونه قد يكلفكم حياتكم، كل سبت يدخل مئات اليهود الإسرائيليين إلى القرى في أرجاء الضفة للتسوق، أو لتصليح سيارة أو لعلاج الأسنان. ودون أن يعفى المخرب من المسؤولية الحصرية ولو للحظة، والذي نأمل ألا ينهي اليوم، يجب قول الكلمات القاسية التي قد تنقذ الحياة لاحقاً: محظور الدخول للتسوق في القرى الفلسطينية، هذا خطر واضح وفوري.

شخص يدخل لتصليح سيارته في كراج في حوارة أو في حوسان، يصبح بطة في مرمى إطلاق النار ينتظر المخرب، بكل ما تحمله الكلمة من بساطة. الناس الذين يدخلون إلى المحلات في مدن معادية بشكل دائم هم هدف للعملية. هذا لا يقلل من مسؤولية المخرب عن العملية أو مسؤولية قوات الأمن في الدفاع عن مواطني إسرائيل، لكن تقع على المواطن مسؤولية بالحد الأدنى. لا تدخلوا إلى أماكن خطيرة، استوضحوا مسبقاً أين تدخلون، فالثمن الذي وفرتموه قد يكلفكم حياتكم.

* * *

## هآرتس: مسؤولون في الجيش: كفاءة سلاح الجو والجيش الإسرائيلي ستتضرر في غضون أسابيع إلى شهور

بقلم ينيف كوفوفيتش

ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي حذروا، الأربعاء، في نقاش جرى في الكنيست، من أن الأزمة إذا ما استمرت حول الانقلاب النظامي، فإن كفاءة سلاح الجو وجهاز الاستخبارات قد تتضرر في غضون بضعة أسابيع أو بضعة أشهر. في جلسة اللجنة

الفرعية في لجنة الخارجية والأمن، حذر الضباط أيضاً من المس بكفاءة سلاح البحرية ومنظومات السايبر وجهاز الصحة، وقدروا أنه يكون هناك مس بوتيرة أبطأ في كفاءة الوحدات الميدانية.

شارك في جلسة اللجنة الفرعية للاستعداد والأمن الجاري واللجنة الفرعية للنظرية الأمنية وبناء القوة رئيس قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي الجنرال عوديد بسيوك، بمرافقة عدد من الضباط الذين طلب منهم عرض وضع الجيش في كل ما يتعلق بالجاهزية للحرب والتماسك بين الوحدات المختلفة والنشاطات التي تجري في كل القطاعات. وحذر ممثلو الجيش من أنه بسبب التوتر في الضفة الغربية وفي منطقة الشمال، وبسبب وقف رجال الاحتياط للتطوع احتجاجاً على الانقلاب النظامي، فسيؤدي ذلك إلى أن يضطر الجيش إلى استدعاء المزيد من رجال الاحتياط للخدمة لمواجهة المهمات المختلفة بدءاً من الشهر القادم.

كان الجيش الإسرائيلي يفضل تجنب إلقاء العبء الأمني في هذه الأثناء على جهاز الاحتياط، لكن إذا استخدم الجيش القوات النظامية بدلاً من قوات الاحتياط الناقصة، فيتوقع حدوث فجوة كبيرة في التدريبات المطلوبة للجيش النظامي للحفاظ على كفاءته واستعداده للحرب. وقال الجنرال بسيوك في بداية الجلسة، إن الجيش الإسرائيلي مستعد الآن للحرب، وإنه يستطيع أداء المهمات الجارية التي تطلب منه. مع ذلك، حذر الضباط في الجلسة من شعور بضرر كبير في تماسك الجيش، وقال إن الأزمة أصبحت تغير طبيعة الجيش الإسرائيلي مثلما عرفوه حتى الآن، وأن هناك خشية من أن رجال الخدمة الدائمة سيجدون صعوبة في الخدمة في الأجواء الحالية.

مصادر مطلعة على تفاصيل الجلسة قالت إنه كان من الواضح أن ممثلي الجيش "خائبو الأمل". وقال الضباط إنه استناداً للمحادثات التي أجروها مع رجال احتجاج الاحتياط ضد الانقلاب، فإنهم يقدرون أنه إذا تمت مهاجمة إسرائيل من قبل دولة معادية، فجميع رجال الاحتياط سيمتثلون للخدمة عندما سيطلب منهم ذلك. ومع ذلك، أوضح الضباط أنهم يفهمون أن رجال الاحتياط الذين يعارضون الانقلاب يفصلون بين التصعيد الذي سيكون نتيجة قرار لإيران أو "حزب الله" أو حماس بحرب مفاجئة، وبين الوضع الذي ستجر فيه إسرائيل إلى حرب نتيجة نشاطات غير مسؤولة تقوم بها الحكومة أو استفزازات لأحد أعضائها. في السيناريو الأخير، يخاف الضباط من أن يختار كثير من رجال الاحتياط عدم الامتثال للخدمة. وقال ممثلو الجيش إن المس بتماسك صفوف الجيش سيؤثر على القتال في الحالتين.

وثمة موضوع آخر طرحه الضباط في الجلسة، وهو الخوف من المس بدافعية الذين سينضمون للخدمة في الجيش الإسرائيلي. حسب معطيات عرضتها الجلسة على أعضاء اللجنة، فتجنيد دورة شهر آب جرت بشكل سليم في هذه المرحلة، ونسبة الامتثال للخدمة كانت مرتفعة. ولكن ممثلي الجيش قدروا بأنه إذا سنت الحكومة قانون الإعفاء من التجنيد لطلاب المدارس الدينية، فإن لدى أبناء الشبيبة الذين لديهم بيانات مناسبة لوظائف في الوحدات الخاصة سيتجنبون التصنيف أو الدخول إلى الوظائف الرئيسية الحيوية في الجيش الإسرائيلي.

اللجنة الفرعية للجاهزية والأمن الجاري برئاسة عضو الكنيست شالوم دنينو (الليكود) عقدت أمس للمرة الأولى منذ تشكيل الحكومة الجديدة، رغم الأزمة الكبيرة في تماسك الجيش. خاف الائتلاف من ظهور محرج لعدد من أعضائه أمام ضباط

الجيش الإسرائيلي كما حدث في النقاشات السابقة. وقد حضر الجلسة فقط ممثلان عن الائتلاف، شالوم دنينو ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يولي أدلشتاين.

أعضاء الكنيست من الائتلاف، المحسوبون على أعضاء اللجنة كممثلين دائمين أو كنواب، من بينهم ليمور سون هار ميلخ وبوعز بسموت وموشيه سولومون ونيسيم فاتوري، فضلوا عدم المجيء والاستماع لضباط الجيش الذين شاركوا في الجلسة. عضوة الكنيست تالي غوتلب، أرادت المشاركة في الجلسة، لكنها لم تستكمل إجراء تقنياً من تصويت اللجنة، لذلك لم تحصل على مصادقة للمشاركة فيها.

عضو الكنيست رام بن براك (يوجد مستقبل) تطرق في بداية الجلسة إلى تقرير يقول إن رئيس الحكومة نتنياهو طلب من الجيش عدم عرض بيانات عن وضع كفاءة وجاهزية الجيش في لجان الكنيست خوفاً من التسريب. وطلب من الضباط تجاهل هذا الأمر؛ لأنه حسب القانون الجيش، ملزم بإعطاء صورة دقيقة عن الوضع لأعضاء اللجنة. مصدر شارك في الجلسة قال إن ممثلي الجيش لم ينفوا هذا الادعاء الذي طرحه بن براك، لكنهم اختاروا تجاهل طلبه. وطلب عضو الكنيست زئيف الكين (المعسكر الرسمي) الحصول على بيانات رقمية عن المس بالكفاءة والجاهزية، لكن طلبه رفض. فيما بعد، وافق أعضاء اللجنة على أنه سيتم عرض البيانات الرقمية حول المس بكفاءة الجيش وجاهزيته بشكل مقلص على ثلاثة أعضاء في اللجنة هم: أدلشتاين، ودنينو، وغادي آيزنكوت، الذي يترأس اللجنة الفرعية للرؤية الأمنية وبناء القوة. هذه البيانات بقيت سرية بموافقة أعضاء اللجنة.

* * *

## معاريف: غلاف نووي متفجريحيط بإسرائيل

بقلم جاكي خوجي

غنّى جون لينون قائلاً إن الحياة هي ما يحصل لك في الوقت الذي تخطط فيه لأمور أخرى. وأدخل لينون هذا البيت في اغنية شهيرة سجلها في 1980 وأهداها لابنه جون. ولاحقا تبين ان البيت السائد الذي لا ينسى لم يكتبه لينون نفسه. فقد نشر لأول مرة في مجلة أميركية في نهاية الخمسينيات، لكن من يهمه هذا؟ وبعد بضعة اشهر من إنهائه العمل على البومه، اغتيل لينون. وأصبحت أغنية "Beautiful Boy" كلاسيكية، واصبح البيت فيها مثالاً كونياً على أوضاع العمى. واقع ما، من شأنه ان يؤثر بشكل حاسم على الانسان يحصل تماما في الوقت الذي يكون فيه غارقاً في شؤون بديلة.

في هذه الأيام نكثر من الاهتمام بفرص السلام مع السعودية. فاذا ما نجح الجهد بالفعل، فستشهد المنطقة كلها هزة. مهما كانت مفاجئة، فان السلام المنشود سيكون بنداً ثانوياً في حديث اكبر بكثير يرتبط بالعلاقات بين الرياض وواشنطن.
فالسعودية تعلق موافقتها على تسخين العلاقات مع إسرائيل بشرطين أساسيين تطرحهما على البيت الأبيض: الشرط الأول يتضمن رزمة نووي. فالرياض تطلب من الأميركيين ان يقيموا لهم شبكة مفاعلات في ارجاء المملكة، وان يساعدوها على أن تنتج منها الكهرباء. الطلب الثاني هو حلف دفاع عسكري. في اطار هذا الحلف، تبيع الولايات المتحدة للسعوديين افضل أسلحتها وتوفر لها الدفاع في حالة تعرضها للهجوم.

بكلمات بسيطة، تعرض السعودية على الأميركيين ان تكون بالنسبة لهم ما هي إسرائيل منذ عشرات السنين. صديقة قريبة وابنة مفضلة في قلب العالم العربي. لقد حظيت إسرائيل بالشراكة الاستراتيجية أساسا على قاعدة قيم مشتركة. اما السعوديون فيقترحونها مقابل المال. إضافة الى ذلك، فانهم يلوحون بالورقة الصينية، ويهددون بكياسة بأنه اذا لم تكن واشنطن، فانهم سيطلبون الرزمة المنشودة من بكين. إسرائيل، الحليفة التقليدية، تخفف عن واشنطن. فهي تؤشر لها بان القيم الديمقراطية التي قامت عليها باتت ملحة لها بقدر اقل، وهكذا تجعل الحاجز القيمي الذي كان امام ناظري الأميركيين مرنا اكثر مما كان في أي وقت.

يعرف القانون الدولي المسموح والممنوع لقوة عظمى نووية تصديره للآخرين. فهي من حقها أن تقيم مفاعلاً نووياً في أراضي الزبون، وتساعده على انتاج طاقة نووية. من المسموح لها أن تمنحه العلم أيضا، بقدر وبعمق ما تجده صواباً، لكن عليها أن تراقبه بتشدد. الزبون من جهته ملزم بأن يعمل بشفافية كاملة خشية أن يرغب في أن يستخدم هذا العلم لأغراض عسكرية أو خشية أن يتسرب الى دولة غير مسموح لها. وهنا يكمن الخطر. اذا عرف الزبون كيف ينتج الكهرباء بوسائل نووية فانه يمكنه وان كان بجهد كبير وبالسر ان ينتج مادة مشعة لقنبلة. اذا ما واجهت مؤامرته المصاعب او كان ينقصه علم ما فمن شأنه أن يبحث عنه في الخفاء لدى مصدر ثالث.

**خطة القرن**

حسب المؤشرات والتسريبات التي تأتي من واشنطن، يطلب السعوديون من الأميركيين ان يعلموهم النظرية. ان يقيموا نيابة عنهم المفاعلات وبعد ذلك ان يرشدوهم كيفية تخصيب اليورانيوم. وافق الاميركيون مبدئيا على العرض السعودي، وهم يجرون الآن مفاوضات حول ذلك. ما الذي سيعطى بالضبط للسعوديين وما الذي لن يعطى. يكمن التخوف في أماكن الظلال تلك التي تميزت بها السعودية على مدى السنين بل واجادت في التميز بها جارتها إيران. الرياض من شأنها ان شاءت ان تأخذ العلم لانتاج الكهرباء وان ترفع مستواه بالتدريج وبالسر لإنتاج قنبلة. هذا لن يستغرق يوماً واحداً او حتى سنة او سنتين، بل سنوات طويلة.

يحتاج القصر السعودي حقا لبرنامج نووي كي ينتج الكهرباء. هذه الطاقة، فضلا عن انها خضراء واقل كلفة، يفترض ان تحل محل النفط وتخدم خطة النمو الطموحة لديهم المسماة "رؤيا 2030". لكن لا يكفي السعودية في عصر محمد بن سلمان ان تقف في جبهة التكنولوجيا المدنية. فهي تسعى لأن تكون ضمن الصف الأول من القوى العظمى. وفي عالمنا هذا لاجل اكتساب مكانك الى جانب الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، المانيا، الصين وروسيا، خير أن تملك سلاح يوم الدين. إضافة الى ذلك تنظر السعودية يمينا ويسارا، فتجد إيران وإسرائيل. كلتاهما دولتان نوويتان، احداهما عدوها والثانية كانت كذلك حتى امس ومن يدري اذا لم تعد. كل من له عينان في رأسه ينبغي أن يفترض بان القصر السعودي قد يرغب بموعد ما ان ينضم الى النادي الضيق للدول ذات السلاح النووي. لهذا الغرض يتعين على الأميركيين منذ هذه المرحلة ان يحددوا حدود العلم الذي سيمنحونه للسعوديين وان يتفقوا على آلية رقابة تتأكد من ذلك.

طيلة هذا الزمن، الذي تنشغل فيه إدارة بايدن في مفاوضات محملة بالمصير تتعلق بمسألة النووي السعودي، تلح إسرائيل عليهما بالسؤال: متى ستتعانقان أخيرا. إسرائيل قد تعلم قريبا بان الهدية جاءت بالفعل. وافقت الرياض على ان تسخن علاقاتها مع القدس، اذ انها تلقت ما ارادته من العم سام. لكن النتيجة الجميلة ستأتي في غلاف متفجر خفيف. سنحصل على علاقات مع السعودية، وفي غضون بضع سنوات ستنبت هذه الأرضية خطرا جسيما. في سيناريو متطرف، في غضون عقد او اثنين، سيكون لإسرائيل شريكان في الشرق الأوسط ذوا قدرة انتاج قنبلة ذرية أو يسعيان الى هذا الهدف: إيران والسعودية. مع الأولى تصارعت وفشلت؛ اما الثانية فشجعتها دون وعي. وعليه فخير تفعل إسرائيل اذا عملت ما الى جانب توقعاتها للسلام مع السعودية في واشنطن كي تؤمن ضمانات حقيقية.

في كانون الثاني 2020 اطلقت إدارة ترامب خطة سلام للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني اسمتها "خطة القرن". رفض الفلسطينيون هذا العرض باحتقار. فقد كان جزئيا، ويميل لصالح إسرائيل، ومفروضا عليهم. شيء واحد جيد كان فيه من اللحظة الأولى – الاسم. في هذا سبق ترامب زمنه، إذ لا يوجد عنوان انسب منه لمحادثات النووي بين الرياض وواشنطن. طبيعة العقود لانتاج طاقة نووية يسري مفعولها لعشرات السنين الى الامام. الخطة ستغير الشرق الأوسط، وستجره الى سباق تسلح نووي. ستعزز مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، وبوسعها أن تؤثر مباشرة على العلاقات بين إسرائيل والعرب. استعدوا لخطة القرن.

* * *

## إسرائيل اليوم: الحلف الدفاعي مع الولايات المتحدة يلحق الضرر بالردع الإسرائيلي

بقلم يعقوب نيغل

يجري البحث في اتفاق "حلف دفاع متبادل"، الآن، بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كجزء من التطبيع مع السعودية ومن الاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة، السعودية، وإسرائيل، وهو يتضمن نواقص كثيرة جداً. من شأنه أن يأتي على حساب الأفضلية الإسرائيلية العليا: منع اتفاق/توافقات سيئة بين الولايات المتحدة وإيران، تفضي بإيران بيقين الى القنبلة في زمن قصير.

يتواجد وزير الشؤون الاقتصادية، رون ديرمر، الآن، في واشنطن لعقد لقاءات واتخاذ قرارات مهمة في البيت الأبيض. الجولة الحالية، مثلما اكد أيضا رئيس الوزراء في حديثه مع الرئيس بايدن، ستتركز على الدفع قدما بـ"حلف دفاع محدود". المحادثات حول الحلف، التي طرحت مؤخرا في انتخابات 2019، تعود الى العناوين الرئيسة بتصدر من الوزير ديرمر، الذي لا يخفي تأييده منذ أكثر من عقد. المحادثات هذه المرة جدية لأنها ترتبط بالصفقة السعودية، بمشاركة إسرائيلية. وستتضمن الصفقة تطبيعا بين إسرائيل والسعودية له بحد ذاته أهمية هائلة.

المطالب الأساس للرياض: ضمانات امنية أميركية تقوم على أساس حلف دفاع، وصفقات سلاح متقدمة، ومنطقة تجارة حرة. هذه مطالب يمكن لإسرائيل أن تقبلها على افتراض أن تفوقها النوعي (Qualitative Military Edge) سيحافظ عليه.

المشكلة الأساس هي المطالبات السعودية بنووي "مدني". فالسعوديون يطالبون بدائرة وقود نووية مستقلة وكاملة: التنقيب عن اليورانيوم، وجعله "عجينة صفراء"، وتحويله الى غاز(UF6) ، وتخصيبه الى المستوى اللازم لانتاج قضبان وقود نووي لمفاعلات كهربائية. القدرات مطلوبة على ارض السعودية، المستعدة للاشراف والرقابة من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع الاستخدام العسكري في المستقبل. المطالب خطيرة على إسرائيل وعلى المنطقة، لكن يبدو أن إسرائيل مستعدة مبدئيا لقبول المطالب، ويبحث طواقم من الخبراء الإسرائيليين والاميركيين عن السبل لـ "تربيع الدائرة."

الموضوع الفلسطيني لم ينسَ، وتدفع به الولايات المتحدة أساسا. اما السعوديون فانهم سيرفقونه على ما يبدو لاحقا، وسيتعين على إسرائيل أن تتنازل في شيء ما كي تحقق التطبيع.

من المحظور التشوش – سلم الأولويات الإسرائيلية يجب ان يكون واضحا: لم يدحر منع اتفاق نووي سيئ في ضجيج الصفقة السعودية او التطلع الى حلف الدفاع.

تستند المطالبات السعودية الى سوابق الاتفاق النووي السيئ الذي منح إيران تخصيبا مستقلا وتطوير أجهزة طرد مركزي متطورة. وعلى نهج السعوديين فانه اذا كان الإيرانيون، الذين خدعوا العالم تلقوا تخصيبا مستقلا فلماذا لا ينطبق هذا عليهم؟ وهذه الحجة ستستخدمها دول أخرى في المنطقة مثل مصر، الامارات، وتركيا. ودون صلة بالقيود التي ستفرض في السعودية، فان مجرد وجود التخصيب في السعودية هو المشكلة.

**النو اقص في حلف الدفاع**

المشكلة المركزية هي في مجرد الطلب. فطرح الحاجة ينقل رسالة بان إسرائيل لا تؤمن بقوتها وقدرتها في الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية. الصيغة النهائية لا تهم، إذ ان الحلف سيكسر بيقين الفهم التاريخي بأن إسرائيل لا تطلب ان يموت جنود اميركيون من اجلها في إسرائيل. ستكون بيقين حالات تستدعى فيها قوة أميركية للعمل في الشرق الأوسط، على الأقل في حالات التهديد الوجودي، القابل للتفسيرات. ولاجل تحقيق فضائل الحلف سيكتب في النص: "الهجوم على احد أعضاء الحلف سيعد هجوما على الحلفاء، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من معان." لكن المشكلة اعمق بكثير. فحسب المادة 5 في حلف الناتو، الذي هو مستوى الضمانة الأمنية الأعلى التي تمنحها الولايات المتحدة لحلفائها، فان الولايات المتحدة لن تحميها في حالة أنها فتحت هجوما مانعا بمعنى أنها بيقين لن تحمي أي دولة مع مستوى حلف ادنى من ذلك، كاسرائيل وكالسعودية التي تهاجم إيران في هجوم مانع، كما هو متوقع. لمزيد من الدقة، فان الولايات المتحدة لن تكون ملتزمة بالدفاع عن إسرائيل. وعليه فان عرض الحلف وكأنه يحسن حرية العمل مغلوط تماما.

الحلف قد يتسبب بضرر قاس للردع الإسرائيلي. وهو سيؤدي الى انطباع إيراني بان إسرائيل تنضم الى الولايات المتحدة وتحتوي إيران نووية. وانهم طالما لم يجتازوا "خطاً احمر"، وهمياً وغير مهم، فانهم سيبقون محصنين وسيدخلون الى مكانة دولة عتبة نووية. سيعطي الحلف سببا آخر ومغلوطا لعدم مهاجمة إيران والبنى التحتية والمنشآت الخطيرة التي بناها "حزب الله" في لبنان، بما في ذلك لانتاج سلاح دقيق، بدعم وتمويل من إيران. عمليا الولايات المتحدة قد تدافع عن إسرائيل لكن هذا

منوط بمن سيكون الرئيس وماذا سيكون سلم الأولويات الأميركي. حين ترغب، ستجد الولايات المتحدة الطريق للخروج من الحلف مثلما حصل في تايوان.

سيكون خطأً جسيماً ربط الاتفاق والتطبيع مع السعودية بحلف دفاع. سيكون غريباً ان تطلب إسرائيل من الولايات المتحدة حلفاً كي تتلقى ما تريده ويمكنها أن تتلقاه بدونه. فلماذا "تدفع" الولايات المتحدة بحلف كي تفعل إسرائيل ما هو خير لها؟ بالمقابل فان الولايات المتحدة ملزمة بدعم إسرائيلي، اكثر من أي وقت مضى، كي تمرر في الكونغرس الاتفاق الأميركي – السعودي، وإسرائيل يمكنها أن تتلقى كل شيء بدون حلف. كما أن الحلف سيضعضع الدعم في مواضيع هامة بدعوى أنها يجعلها زائدة، او يمكن تقليصها/اضعافها. وستفحص مذكرة التفاهم (MOU) الجديدة و(QME)، القاصية بحجم ونوعية مرابطة منظومات أميركية مسبقا في إسرائيل، الحاجة لتعاون واسع وحساس في البحث والتطوير وفي التكنولوجيا، وغيرها. وستتقلص بالتأكيد حرية العمل حيال إيران، روسيا، والصين كون الحلف سيحرك الولايات المتحدة لممارسة الضغط على إسرائيل لمنع التصعيد والمواجهة اللذين يستوجبان تدخلا أميركيا. وحتى لو ضمن الا تكون إسرائيل ملزمة بالتشاور او باخذ الاذون، فسيتعين على إسرائيل أن تتشاور.

**فضائل الحلف**

تقوم الفضائل في معظمها على أساس التفسير، الذي يجعل النواقص فضائل: سينقل الاتفاق رسالة بان الولايات المتحدة تقف من خلف إسرائيل، وان المس بها يساوي المس بالولايات المتحدة، وعليه فان الحلف قد يزيد الردع وحرية العمل. وسيرفع الحلف مستوى العلاقات الإسرائيلية – الاميركية لسنوات عديدة، وسيضم مسبقا كجزء من الاتفاق الكونغرس الذي سيقره بأغلبية 67 سناتورا. سيخلق الحلف دافعا أميركيا لمنع التصعيد، وعليه فان إسرائيل ستحصل تقريبا على كل ما تطلبه لمنع مواجهة تلزم الولايات المتحدة بالتدخل.

من التحليل يتبين بوضوح ان النواقص اكبر بكثير من الفضائل، وان التوصية هي الا يتم الدفع قدما بالحلف في هذه المرحلة، كسلفة لقاء الدعم لاقرار الصفقة السعودية في الكونغرس.

ان الطريق الصحيحة للتقدم في الصفقة السعودية، التي تؤدي الى التطبيع وتلغي طلب دائرة وقود مستقلة، وتلغي اتفاقات سيئة مع إيران وتلغي الحاجة الى الحلف، هي تفعيل آلية سناب باك وإعادة كل عقوبات مجلس الامن التي رفعت في 2015 بما في ذلك الحظر المطلق على تخصيب اليورانيوم في إيران. مثل هذا الطلب حتى لو لم يتم بسبب الاعتراض الإيراني، سيسحب البساط من تحت مطالب التخصيب السعودية، وسيسمح بصفقة سعودية – أميركية – إسرائيلية، دون تهديد نووي من السعودية ودون حلف دفاع "خطير" وسيسمح بعمل إسرائيلي – اميركي – سعودي منسق ضد النووي الإيراني.

* * *

## لبنان لا يتأثر بـ"الردع الإسرائيلي"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

**إن التهديد الذي أطلقه وزير جيش العدو "يوآف غالنت"، "إعادة لبنان إلى العصر الحجري" ليس له معنى حقيقي، وعليه، فليس فيه ما يكفي كي يردع زعيم حزب الله حسن نصر الله.** هذا ما كتبه الباحث والمؤرخ "الإسرائيلي" "ايال زيسر" في مقال له بصحيفة "إسرائيل اليوم."

ليس فقط لأنه من المشكوك فيه أن تنفذ "إسرائيل" تهديداتها بسبب الظروف الدولية، وخاصة أن حليفتنا الولايات المتحدة لن تطلق يدنا لتخريب لبنان، بل إن لبنان أعاد "نفسه بنفسه" – فخر الصناعة اللبنانية – إلى العصر الحجري، وهو اليوم دولة فاشلة، متسولة ومفلسة. من كان يعتبر في الماضي "سويسرا" الشرق الأوسط، شهد في العقد الأخير انهياراً اقتصادياً دهور معظم سكان الدولة، أولئك الذين لا يزالون باقين فيها، إلى ما دون خط الفقر. فائض العملة الصعبة نفد وليس لدى الحكومة اللبنانية الدولارات لتمويل استيراد المنتجات الأساس، الغذاء والنفط، الدكاكين فارغة، توريد الكهرباء والمياه يتعثر، وخدمات الصحة، التعليم والرفاه لا تؤدي مهامها.

العالم لا يسارع لنجدة لبنان، لأنه يخشى من أن تصل أموال المساعدات التي سيتلقاها إلى الجيوب الخاصة لزعمائه الفاسدون، ولأن **لبنان** ليس فقط دولة فاشلة، بل دولة منبوذة بسبب وجود **حزب الله** على أراضيها. ظاهرياً، يفترض بالأزمة الاقتصادية أن تشكل عامل لجم، يقمع نزعة المغامرة ويضمن ضبطاً للنفس وتفكراً أعمق، لكن في الشرق الأوسط يعمل المنطق كما هو معروف بشكل مختلف، وحين يكون كل شيء مدمر، فلا يوجد للمرء ما يخسره، وأحيانا يكون "القفز إلى المجهول" هو الطريق للخروج من المأزق ومن الضغوط الداخلية.

اعترف **نصر الله** نفسه بذلك في أحد خطاباته، حين هزء من "تهديدات إسرائيل" بأن تبقي لبنان في الظلام، فقد شرح لمستمعيه بأن "عندنا على أي حال لا توجد كهرباء، وعليه فإن أحداً لن يتأثر إذا ما بتنا في الظلام لبضعة أيام وبالمقابل فإن الإسرائيليين مدللون وهم لن يتحملوا توقف الكهرباء حتى لبضع ساعات." يبدو أن كل من يعول عندنا على أن الأزمة الاقتصادية في لبنان ستلجم نصر الله مخطئ، ويخطئ من يعتقد أن التهديدات بتخريب لبنان سوف يردعه.

يجب علينا الاعتراف بأن الردع هو تعبير مخادع، نصر الله يمكنه أن يخاف من حرب شاملة، لكنه في نفس الوقت يمكنه أن يدفع نحو احتكاك عسكري وعنيف مع "إسرائيل" مثل جولاتنا القتالية مع الفلسطينيين، فضلاً عن ذلك يتعلم الناس عن فقدان الردع بشكل عام في وقت متأخر، مثلما تعلمنا نحن في حرب 1973 بأن المصريين غير مردوعين من قوة "الجيش الإسرائيلي." لقد تصدع الردع تجاه حزب الله في ربيع 2014، لأول مرة منذ حرب لبنان الأولى، حينما زرع رجال حزب الله عبوة ناسفة في طريق دورية من "الجيش الإسرائيلي" في مزارع شبعا.

وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" امتنعت عن الرد، ومنذئذ لا يتردد نصر الله في العمل بكل مرة يشعر فيها بأنه توجد حاجة لردع "إسرائيل"، دون الخوف من ردها، وفي هذه الأثناء فإن المردوعة هي "إسرائيل"، التي تتحدث عالياً وتهدد بأن تعيد لبنان إلى العصر الحجري، لكنها عملياً تجلس مكتوفة الأيدي أمام حزب الله.

يبدو أن "إسرائيل" تعتقد بأن لديها ما تخسره أكثر من **حزب الله**، مع ذلك تفيد تبجحات نصر الله بأنه يعيش الماضي ويؤمن بأن حرب لبنان الثالثة ستكون بثاً معاداً لحرب لبنان الثانية – إطلاق رشقات صواريخ تجعل "إسرائيل" تجثو على ركبتها،

التهديدات التي تطلقها "إسرائيل" تفيد بأن هذا السيناريو الواضح لدينا، وأن "إسرائيل" تستعد للحرب السابقة، هجمات مكثفة من الجو تجبي ثمنا باهظاً من حزب الله ومؤيديه، وتعيد من جديد ميزان الرعب الذي يبقي الهدوء على طول الحدود، لكنه يسمح لحزب الله بالازدهار في لبنان.

باختصار، فإن نصر الله يهدد لكنه ينفذ، وبالتالي بدلاً من تبادل الضربات اللفظية يجب أن تركز "إسرائيل" على الإعداد والاستعداد للحظة الحقيقة إذا ما جاءت، وهذه المرة بهدف حسم المعركة وليس فقط مشاهدة بث معاد للحرب السابقة.

* * *

## N12: اللغم الخطير الذي ينتظر "الجيش الإسرائيلي".. والرجل الذي يستطيع تحييده

بقلم تامير هايمن

من أجل فهم برميل المتفجرات الأخطر على الإطلاق "قانون التجنيد" بالنسبة لـ "الجيش الإسرائيلي"، يجب أولاً أن النظر إلى الصورة الأوسع، في الأشهر الستة الماضية مر "المجتمع الإسرائيلي" في تغيير عميق، كجزء من هذا التغيير الاجتماعي، تم إعادة فحص جميع افتراضاته الأساسية بشكل نقدي، في الواقع لقد فتحنا العقد الاجتماعي لـ "إسرائيل" للمناقشة، ولم نقرر بعد الشكل الذي سيبدو عليه العقد الجديد الذي سنوقع عليه، الخدمة في "الجيش الإسرائيلي" والتي هي جزء أساسي منه مفتوحة أيضاً للنقاش. كما تم تفعيل سلاح يوم القيامة للاحتجاج في "إسرائيل"، وهو **الخدمة العسكرية**، هناك متطوعين قلقين بشأن الانتهاك أحادي الجانب للعقد الاجتماعي السابق استخدموا هذا السلاح، وبمجرد استخدام هذا السلاح لا يمكن إعادته إلى غمده، فـ "الجيش الإسرائيلي" هو أداة لعبة في الساحة المدنية والسياسية. هذه التحولات الهائلة ذات الأبعاد الكبيرة، والتغيير الاجتماعي وإدخال "الجيش الإسرائيلي" إلى الساحة السياسية، تقف في خلفية التشريع المتوقع لـ "قانون التجنيد"، وهذا السياق يخلق خلفية جديدة تماماً لهذا القانون، وكما نعلم أن "السياق أهم من الإجراء."

إن الخلفية هي التي تحدد العواقب الحقيقية لذلك، وفي الوضع الذي نشأ حديثاً، سيؤدي سن "قانون التجنيد " إلى التسبب في عاصفة تدميرية لا حدود لها، وخطيرة جداً على "إسرائيل." وإذا تمت الموافقة على القانون في صيغته الحالية في دورة الكنيست القادمة، فسيتم وضع لغم على الطريق الذي يسير عليه جيش الشعب لمدة 75 عاماً تمكنا بفطنة وذكاء من الهروب من مثل هذه الألغام في الماضي، حيث تحمل من يخدمون في الجيش الكثير، وغضوا الطرف عن الواقع غير المتساوي للتجنيد في الشعب اليهودي، وهذا بسبب وجود شيء آخر أكبر ربطنا جميعاً.

بالرغم من أن الجمهور الذي يؤدي الخدمة، علم أن هناك نقصاً جوهرياً في الإنصاف والعدل، فقد كان لديه تفسير مطمئن، -"الإسرائيلي" العادي الذي يكره أن يكون مغفلاً-، اختار قبول حتى التفسيرات الضعيفة باعتبارها تفسيرات معقولة لعدم المساواة، مثل "الحريديم ليسوا معفيين من الخدمة، وأنه فقط يتم تأجيل خدمتهم، أو التفسير القائل بأن "الجيش الإسرائيلي" ليس بحاجة إلى الحريديم. والواقع اليوم مختلف، فتشريع "قانون التجنيد" اليوم لن يسمح باستمرار هذا الخداع الذاتي، لأن القانون هو تعبير عن عادة اجتماعية مناسبة وجديرة، وإذا ادعت الدولة أن التهرب من الخدمة هو عادة اجتماعية مناسبة وجديرة فهي إذاً ترسم الطريق إلى التهرب على نطاق واسع.

ما هو هذا القانون الذي سيفكك التجنيد الإجباري ويضعف الجيش ويسبب أزمة اجتماعية عميقة؟

دعونا أولاً نفهم عما يدور الحديث، بصراحة، هذه أربع خطوات أو تحركات تاريخية في مجال الخدمة في "الجيش الإسرائيلي"، كل منها بحد ذاتها مهمة وسابقة، لكن دمجها جميعاً في عجينة لاصقة واحدة أمر خطير ومربك.

1. **تعديل قانون الخدمة الأمنية – قانون إعفاء الحريديم من التجنيد:**

لا نعرف كل التفاصيل، لأن القانون لم يعرض على الجمهور بعد، ولكن من القليل الذي نعرفه الآن يمكن فهم الإطار العام، ينص القانون الجديد على أن أولئك الذين درسوا لمدة عامين أو أكثر في مؤسسة تعليمية معترف بها كمدرسة دينية للحريديم سيؤجلون خدمتهم حتى سن 21 عاماً، من أجل مواصلة دراستهم في المدرسة دينية (يشيفا) (أو 23، لم يحدد بعد)، بعد هذا السن سيتم إعفاؤه تماماً من الخدمة العسكرية، ضمنا هو لم يعد ملزماً أيضاً بالدراسة في مدرسة دينية، على عكس مشاريع القوانين السابقة، لا يوجد التزام بحصص تجنيد (سيتم تحديد الحصص من قبل الحكومة).

2. **قانون قيمة الخدمة:**

هو قانون يمنح تعويضات مالية لمن يخدمون في "الجيش الإسرائيلي"، ولم يتم تحديد إجمالي التعويضات ومصادر تمويلها، ولكن حسب ما هو معروف الآن، هذه مبالغ كبيرة وليست تعويضات رمزية.

3. **قانون أساس، دراسة التوراة:**

يهدف هذا القانون الأساسي إلى خلق توازن ومساواة أمام القانون بين الخدمة في "الجيش الإسرائيلي" ودراسة التوراة، ويهدف القانون إلى ضمان عدم إلغاء "قانون التجنيد" على أساس التمييز وعدم المساواة.

4. **مخطط الخدمة الجديد:**

هي مبادرة من الجيش لتحديث مسار الخدمة النظامية والدائمة، بما يتناسب مع التركيبة السكانية المتغيرة والاحتياجات والتطورات المتوقعة في ساحة المعركة المستقبلية.

من ناحية "الجيش الإسرائيلي"، لا توجد صلة بين كل هذه المجالات، وخلطها معاً يخلق مظهراً صعباً للتعويض المالي للتخلي عن قيمة الخدمة، حيث كان الجيش مهتماً فقط بمخطط الخدمة الجديد، كمخطط حيوي للحفاظ على نموذج **جيش الشعب**، من ناحيتها فإن الأحزاب الحريدية مهتمة فقط بـ"قانون التجنيد" الجديد، الذي يعفي المتدينين الحريديم من الخدمة العسكرية بموجب القانون، فيما اختلطت بقية المبادرات عمداً بهذه الصعوبة الواسعة، لإخفاء القانون نفسه في الضجيج العام. وهذا ما سيحدث بعد لحظة الموافقة على "قانون التجنيد": انهيار التجنيد الإجباري وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا يؤدي "قانون التجنيد" إلى انهيار التجنيد الإجباري؟ في السياق الحالي، سيؤدي القانون إلى ثلاثة ردود فعل معاكسة متوقعة، تراكم الثلاثة يعني شيئاً واحداً، انهيار التجنيد الإجباري.

1. **احتجاج الاحتياط على نطاق أوسع بكثير:**

إذا كان العديد من ضباط الاحتياط حتى الآن قد عارضوا استخدام الجيش كأداة للمواجهة السياسية، فمن المرجح أن القانون سيدفعهم للانضمام إلى الاحتجاج، هذه المرة عندما يُطلب منهم الاستمرار في الخدمة بالرغم من إعفاء الدولة لجزء كبير نسبياً من الخدمة، بالرغم من أنهم يرون أنفسهم كمجموعة تتحمل معظم عبء "الاقتصاد الإسرائيلي" والحصانة الاجتماعية للدولة، وبالنظر إلى حقيقة أن التشريع يتعلق مباشرة بـ"الجيش الإسرائيلي"، فإن الكثير سينضمون إلى الاحتجاج على الفور، هذه المرة لن يقتصر الأمر على إلغاء التطوع، هذه المرة سيكون رفضاً تاماً للخدمة.

2. **احتجاج الأمهات:**

ستتقدم جهات احتجاجية مثل "أمهات على الجبهة" (12 ألف عضو)، عملية احتجاج عامة أمام بوابات قاعدة التجنيد، سوف يحتججن على عدم المساواة في العبء في بلد يتغير -حسب تصورهن- أمام أعينهن، من دولة ليبرالية إلى دولة محافظة دينياً تضطهد النساء، فالتمييز بين دم ودم سيثير الإحباط، ومطالبتهم بتعريض بناتهن وأبنائهن للخطر، في الوقت الذي تعفي فيه الدولة الآخرين من الخدمة لدواعي تعلم التوراة، سيؤدي إلى غضب كبير.

3. **التماس للمحكمة بإلغاء قانون إعفاء الحريديم من التجنيد:**

في ضوء سابقة الإعفاء الكاسح لقطاع من السكان (إعفاء بالجملة)، ستطلب قطاعات أخرى، "قبائل إضافية"، إعفاء لأسباب مختلفة وغريبة، إن إعفاء طبقة سكانية بأكملها بموجب قانون لأن قيمة تعلم التوراة أكثر أهمية من الخدمة العسكرية سيكون سابقة لمطلب مماثلة من قبل الجماعات التي تعارض الخدمة العسكرية، مثل الجماعات التي ترى في عسكرة الجيش كعامل سلبي، والجماعات التي لا يؤيد من ناحية الضمير نشاطات "الجيش الإسرائيلي" في **الضفة الغربية**، والجماعات التي تعتبر نفسها مهمشة وضعيفة من قبل الدولة، والجماعات التي ترى قيمة أكبر في الدراسة الأكاديمية.

سيكون من الصعب للغاية على المحكمة أن تعيد التجنيد الإجباري الى الصيغة المستخدمة اليوم، وفي نهاية هذا المنحدر ينتهي التجنيد الإجباري في "الجيش الإسرائيلي"، وهذا يشكل مخاطرة أمنية كبيرة.

في الأيام التي تعود فيها جميع الدول الأوروبية إلى التجنيد الإجباري، سيكون من غير المسؤولية لـ "إسرائيل" المتجذرة في قلب التحديات الأمنية في الشرق الأوسط التخلي عنه.

**الحجج المضادة والأجوبة**

1. هناك من سيقول إن "الجيش الإسرائيلي" أقوى بكثير وأكثر استقراراً مما يُنسب إليه، وإنه جيش شاب سيتعافى بسرعة من الأزمة، وإن المتدينين الحريديم لا يتجندون بأي حال من الأحوال، وإذا جمعنا معاً جميع القوانين الأخرى المتعلقة بالخدمة في "الجيش الإسرائيلي"، إذاً نحن أيضاً نشرعن الوضع الحالي، ونعطي مكافآت واسعة النطاق للجنود، ربما كان هذا الادعاء ذا صلة منذ حوالي عام، ومع ذلك، يتم اليوم تفسير كل عمل تقوم به "الحكومة الإسرائيلية" من خلال منظور "التعديلات القضائية " أو "الانقلاب على النظام."

سيفهم الكثيرون في "المجتمع الإسرائيلي" هذا على أنه خطوة أخرى في تغيير طبيعة الدولة من دولة ديمقراطية ليبرالية إلى دولة محافظة دينياً، وهذا السياق لا يسمح لنا بتصديق تلك القصص والأعذار التي وردت في الماضي والتي ساعدت في إسكات تحدي انتهاك المساواة، فالجمهور الذي يخدم الناس سيرفض الاستمرار في كونه "مغفلا سعيداً"، ولا حاجة لكل قصص "الجيش، والقول إنه مجرد تأجيل للخدمة" لن ينجح هنا.

2. هناك ادعاء آخر، أسمعته الأوساط الاقتصادية الليبرالية، وهو أن الإعفاء من الخدمة الأمنية سيجعل طلاب المدارس الدينية مغادرة مقاعد المدرسة الدينية والدخول إلى سوق العمل، وبالتالي سوف يساهمون في "اقتصاد إسرائيل"، إن دخول سوق العمل مهم أيضاً للاندماج الاجتماعي للوسط الحريدي في "المجتمع الإسرائيلي"، وبالتالي فهذه خطوة مرحب بها. المشكلة في هذا الادعاء أنه لا يفحص أو يدرس كل سياسات "الحكومة الإسرائيلية" الحالية، وعلى وجه الدقة، كل "الحكومات الإسرائيلية" المستقبلية، قوة الحريديم السياسية تلزم الحكومة في إطار اتفاقيات الائتلاف بتحويل مبالغ كبيرة من المال لتشجيع دراسة التوراة، الامتيازات المالية، التي تُترجم إلى ميزانيات مساعدة ودعم للمؤسسات التعليمية الحريدية تكبح الدافع لدى الشباب المتدينين لدخول سوق العمل (مضاعفة رواتب طلاب المعاهد الدينية حتى 1،314 شيكل، ومضاعفة ميزانية المدارس الدينية، تكريس الزيادة السنوية بقانون) وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن "قانون الإعفاء من التجنيد" سيشجع الشباب الحريديم على الذهاب إلى سوق العمل ليس له أي أساس اقتصادي.

التوصيات: الدفاع عن التجنيد الإجباري وتقديم قانون آخر والوقف الفوري للهجمات على "الجيش الإسرائيلي"

1. الاعتراف بأن "قانون الإعفاء من التجنيد للحريديم" سيؤدي إلى إلغاء التجنيد الإجباري، بدون التجنيد الإجباري سيصبح "الجيش الإسرائيلي" جيشاً متوسط المستوى، ويفتقد عنصر الجودة الفريد الذي يجلب للخدمة في صفوفه الشبان والشابات الموهوبون والشجعان الذين يريدون فقط المساهمة بشكل أكبر وتحقيق قدراتهم، ما يجعل "الجيش الإسرائيلي" جيشا شاباً ومبادراً وحيوياً لدرجة كبيرة.

لا يستطيع "المجتمع الإسرائيلي" الاحتفاظ بجيش مهني عالي الجودة (جيش مرتزقة)، فهو ببساطة سيكون جيشاً صغيراً جداً، هذا فقط امتياز للقوى العظمى، وهذا ما تفهمه اليوم الدول الأوروبية، التي تخلت عن هذا النموذج، لذلك فإن التوصية الأولى هي فعل كل شيء لتجنب ذلك.

2. يجب على "وزير الجيش"، المسؤول عن "قانون التجنيد" وهو الذي سيرفعه إلى الكنيست، تقديم قانون آخر مختلف، أي قانون لا يمنح إعفاءات كاسحة للحريديم من التجنيد سيكون أفضل من الوضع الذي نسير نحوه، وهكذا، أوصى معهد دراسات الأمن القومي بمخطط يتضمن خدمة أمنية مدنية، يمكن للكثيرين من الجمهور الحريدي دعمه، بما أن "وزير الجيش" هو المسؤول عن "الجيش الإسرائيلي"، ومن خلال معرفتي به فهو على دراية كاملة بالخطر الكامن للجيش، فإنه مطالب بالتصرف بشجاعة، من التجربة السابقة، وبعد أن اتخذ خطوة شجاعة بالفعل فهو الشخص المناسب للقيام بذلك، يجب تنحية الاعتبارات السياسية جانباً وإنقاذ "الجيش الإسرائيلي."

3. يجب وقف الاعتداء على قادة المنظومة الأمنية، تم تصميم هذا الهجوم للمس والتشكيك بصلاحياتهم ومسؤوليتهم عن المنظومة العسكرية وهذا أمر خطير، وهذا يضعف الشعور بالأمن لدى "الإسرائيليين" وثقة الجنود بقادتهم، وهذا يصرف انتباه رجال الجيش عن التعامل مع المشاكل الأمنية الخطيرة التي تقف أمام "إسرائيل."

* * *

## هآرتس : هدف "الانقلاب القضائي": الضم ونكبة ثانية

بقلم آريه ارنون

في كانون الثاني 2023 أعلنت حكومة "نتنياهو" عن خطة لإقامة نظام داخلي جديد في "إسرائيل"، "الإصلاح لتعديل باراك"، سمى ذلك من يؤيدون العملية. في الأشهر التي سبقت يبدو أن قناع "التعديل" قد تمزق، هدف "ياريف لفين" و"بتسلئيل سموتريتش" و"ايتمار بن غفير" و"سمحا روتمان" وشركاؤهم ليس تعديل جهاز القضاء، بل خطوة من أجل تأسيس نظام ديكتاتوري في "إسرائيل"، والواضح للجمهور هو الهدف السياسي من محاولة تحقيق سيطرة كاملة على قوة "الدولة في إسرائيل."

ما هي الاستراتيجية التي تقف من وراء عملية إبعاد التوازنات و الكوابح في نظام الحكم هنا؟، يبدو أن القصد هو مراكمة قوة من أجل القوة، لكن في هذا المقال سأحاول التوضيح بأن هناك تفكيرا وخطة بعيدة المدى من وراء محاولة "الانقلاب القضائي."

المبادرون إليها يقومون بعمل محسوب من أجل خلق واقع سياسي يستطيعون فيه استخدام قوة "الدولة" بدون أي قيود، وتطبيق أفكارهم وسياستهم في كل الأراضي المحتلة، من البحر إلى النهر، هم يريدون إقصاء المحكمة العليا عن الطريق من أجل تحقيق حلمهم: "أرض إسرائيل" الكاملة التي ستكون السيادة فيها لليهود فقط.

معظمهم لا يخفون أن هذا هو "حلمهم" الذي يتعارض بشكل كامل مع القانون الدولي والأخلاق الإنسانية، "أرض إسرائيل" بالنسبة لهم هي وطن الشعب اليهودي، وحسب رأيهم فقط هو من له الحق في السيادة فيها، الآخرون لا توجد لهم حقوق، وبالتأكيد ليس حقوق جماعية، إذا كانوا يقولون عكس ذلك يجب محاربتهم، وإذا عارضوا يجب إبعادهم من البلاد، هذه كانت بالتأكيد رؤية "مئير كهانا"، والكهانيون في الحكومة تبنوا نظرية الترحيل التي كان يحملها ولكن هذه أيضًا نظرية "التيار الصهيوني الديني" الذي يترأسه "سموتريتش"، ومقاله بعنوان "خطة الحسم" توصي "الإسرائيليين" بالتعرف عليها، جمهور واسع من المستوطنين، الذين تماهوا قبل خمسين سنة تقريبا مع "غوش ايمونيم"، اقتربوا كثيرا من رؤية "سموتريتش."

حلم الكهانيون لا يمكن تحقيقه في فترة قصيرة، هم يعرفون ذلك أيضا، لذلك، هم يريدون ضمان حكم اليمين لسنوات كثيرة، حتى لو كانت خطتهم في هذا المجال غير بارزة الآن، إلا أن هناك ما يكفي من الدلائل على أنها تستند إلى تقييد تمثيل الفلسطينيين من "مواطني الدولة" في الكنيست، ماذا سيكون الأسلوب القانوني لفعل ذلك؟ حتى الآن غير معروف، ولكن من الواضح أن محكمة عليا مستقلة ستكون عائق حقيقي أمام تطبيق هذه الخطة.

ما الذي يفكر فيه الشركاء الآخرون في حكومة "نتنياهو" حول تطبيق حلم "أرض إسرائيل" الكاملة، الحريديون نسوا منذ زمن أفكار ورؤى رؤساء المعسكر الحريدي السابقين، الحاخام "اليعيزر شاخ" والحاخام "عوفاديا يوسيف" لم يؤيدا طلبات المستوطنين بسيادة يهودية كاملة على كل "أرض إسرائيل"، الحذر هو من وجه رؤساء الحريديين في حينه بأن لا يتحدوا العالم غير اليهودي، والاعتراف بتوازن القوة وربما حتى بحقوق الآخرين في البلاد، ولكن الكثير من الحريديين ومن أحزابهم تنازلوا مع مرور الوقت عن المقاربة المعتدلة هذه واقتربوا جدا من وجهة نظر الكهانية ومن جمهور المستوطنين.

من أجل فهم سياسة الليكود الذي يترأسه رئيس الحكومة مطلوب تحليل منفصل، الحزب الذي فاز في انتخابات 2022 لا يتصرف منذ فترة طويلة مثل حزب عادي، ظل "نتنياهو"، المتهم بمخالفات جنائية، يحوم فوق الحزب وسيطرته عليه حتى الآن على الأقل مطلقة، اعتباراته شخصية جدا، ونظرته موجهة بالأساس إلى المحكمة التي تناقش منذ ثلاث سنوات قضيته. حتى نهاية 2022 تجنب "نتنياهو" دائما اعتبار نفسه (والليكود) مع الكهانيين (هل تذكرون؟ إنه رفض التقاط أي صورة مع بن غفير" في "كفار حباد". لقد حاول إدخال إلى حكومته ممثلين عن أحزاب الوسط، ولكن منذ تشرين الثاني 2022 تغيرت سياسته. فقد أزال كل تحفظ عن الشراكة مع الكهانيين ومع الذين يدفعون الى تطبيق سياسة اسرائيل من البحر وحتى النهر.

"نتنياهو" والجناح المتطرف في حكومته يعرفون جيدا أنه في كل البلاد يعيش تقريبا 50٪ من اليهود و50 ٪ من العرب الفلسطينيين، في المنطقة المحيطة بـ"اسرائيل" يعيش مئات ملايين العرب، من بينهم ملايين اللاجئين الفلسطينيين، ومن أجل تطبيق سيادة "إسرائيل" على المناطق ستكون بحاجة إلى استخدام وسائل وقوة وحشية، ومن أجل فعل ذلك يجب على الحكومة إزالة كل القيود التي من شأن المحكمة العليا أن تضعها، وكذلك كل انتقاد داخلي.

أي أن "نتنياهو" وشركاءه يمهدون الطريق منذ كانون الثاني لنظام ديكتاتوري، لكن في الوقت نفسه أيضًا لحرب ولنكبة ثانية، هم يتحدثون عن ذلك بالقطارة، لكن المعسكر الديمقراطي يجب عليه الفهم بأن هذه هي خطتهم، جزء لا بأس به من اليمين المؤيد لحكومة "نتنياهو" على ثقة بأن هذه هي طريق الخلاص. لذلك، هذه الخطة مهمة لهم وتبرر في نظرهم المواجهة الداخلية الخطيرة في "إسرائيل"، "نتنياهو" بأفعاله منذ الانتخابات انضم اليهم، أنا اقترح على الجمهور الديمقراطي أن يعرف بأن أعمال الحكومة تعكس أساس رؤية اليمين المتطرف حول النزاع.

الأغلبية الديمقراطية في "إسرائيل" لم يعد باستطاعتها تجاهل النزاع كما فعلت منذ فشل المفاوضات في 2002، وقف المفاوضات من أجل اتفاق مع الجيران تحت ظل الادعاء بأنه "لا يوجد شريك" هو عامل مهم في الوقود الذي يغذي اليمين المتطرف هنا، ومن أجل وقف مؤامراته، في "إسرائيل" وفي الأراضي الفلسطينية، نحن مضطرون إلى العودة والبحث عن اتفاق بيننا وبين الفلسطينيين، اتفاق يعترف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق فلسطيني الداخل المحتل في المساواة.

* * *

## اتفاق وحدة بين الصهيونية الدينية والبيت اليهودي

صدّقت اللجنة المركزية لحزب الصهيونية الدينية مساء الأحد، على اتفاق الوحدة مع حزب البيت اليهودي، الذي وقع قبل نحو ثلاثة أسابيع. وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت، رحب رئيس حزب الصهيونية الدينية "بتسلئيل سموتريتش" بالموافقة على

الاتفاق، وقال: "الوحدة تبدأ في الداخل، والليلة نسير في مسار جديد معاً، في أوقات الخلاف العام، ترمز الصهيونية الدينية إلى الوحدة، من هذا اليوم هناك بيت واحد كبير يجمع كل أطياف الصهيونية الدينية واليمين القومي."

وقع "سموتريتش" ورئيس حزب البيت اليهودي "هاغيت موشيه" على اتفاق الوحدة قبل ثلاثة أسابيع، في ختام مفاوضات محمومة. وسيتم تغيير اسم الحزب في سجل الأحزاب، وسيُطلق عليه "الحزب القومي الديني – الصهيونية الدينية"، بحيث يتم وضع الأسماء التقليدية "إيهود لومي" – "تاكوما والمفدال"- البيت اليهودي على الرف. كما سيتم تشكيل فريق للتعامل مع قضية الديون الضخمة لحزب البيت اليهودي، والتي تصل إلى ملايين الشواكل، وستتحمل القائمة المشتركة التي يقودها "الصهيونية الدينية" عبء سداد الديون. وفي وقت لاحق من هذا العام، وقبل الانتخابات ستكون هناك انتخابات تمهيدية للقائمة وقيادة الحزب.

في مقابل استلام الحرف التقليديB ، والذي ينتمي تاريخياً إلى البيت اليهودي، فإن الأعضاء الـ 80 الباقين من مركز الحزب سينضمون إلى مركز "الصهيونية الدينية." وسيظهر الاتحاد خلال الأشهر المقبلة، في سباق مشترك بالانتخابات البلدية في جميع أنحاء كيان العدو، كما سيرأس الحزب "سموتريتش"، وسيتم دمج سكرتير حزب البيت اليهودي "إيغال دانينو "ورئيسة الحزب "هاغيت موشيه" في إدارة الحزب الجديد. وفي انتخابات الكنيست الـ 25، خاض الحزب سباق الانتخابات تحت اسم "البيت اليهودي بقيادة أييليت شاكيد"، لكنه لم يتجاوز نسبة الحسم وبقي خارج الكنيست، في حين حققت "الصهيونية الدينية" مع "عوتسما يهوديت" 14 مقعداً.

يشار إلى أن التيار الديني الصهيوني (المفدال) قد أضحى متساهلاً مع ضم علمانيين لصفوفه، وتمثل ذلك بضم "نفتالي بينت" القادم من حزب الليكود، وكذلك "إيليت شاكيد"، ليتم عقبها تأسيس البيت اليهودي سنة 2006، بعد الاتحاد مع أحزاب "تكوما" و"موليدت."

انفصل "بينت" و"شاكيد" عن البيت اليهودي فيما بعد، وشكلا حزب "اليمين الجديد"، وذلك بعد سيطرة الخط المتشدد على البيت اليهودي، والذي يدعو للصدام مع الدولة ورفض الأوامر العسكرية. ورغم إقامة حكومة وحدة بقيادة "بينت" مع "لابيد" و"غانتس"، بدون الليكود والأحزاب الحريدية إلا أن حزب يمينا الذي انشق بقيادة "بينت" عن البيت اليهودي انهار وتفكك بعد اعتزاله الحياة السياسية قبيل الانتخابات الأخيرة.

* * *

### هذه هي الخلافات التي لم يتم حلها بعد: الترويج لقانون التجنيد في الدورة الشتوية للكنيست

اجتمع رؤساء الائتلاف، أمس الأحد، لمواصلة المناقشات حول صياغة قانون التجنيد، بهدف التوصل إلى اتفاقات على خلفية التوترات التي نشأت حول تمريره، بعد اجتماع الفريق لإعداد مخطط تجنيد عُقد الخميس الماضي، لم يتم تضييق الفجوات بين مطالب الأحزاب الحريدية وموقف الليكود، حيث يصر الحريديون على سن قانون التجنيد الإجباري في بداية الدورة الشتوية للكنيست وبصيغة بدون أهداف تجنيد أو عقوبات تجنيد، بالإضافة إلى الحل القانوني الذي سيحميه من إلغائه المحتمل من قبل المحكمة العليا. وقبل بدء الجلسة، التقى رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" برئيس حزب "ديغل هتوراه"،

"موشيه غافني"، وبحسب مصادر مطلعة، قام "نتنياهو" بمحاولة أخرى للتوصل إلى تفاهم حول صياغة القانون، يبدو أن الأحزاب بعيدة كل البعد عن الوصول إلى نفس الفهم.

يريد حزب "الليكود" إنشاء مسارات خدمة مخصصة للحريديم، مثل التجنيد للخدمة الوطنية، لكن يرفض الحريديون ذلك، إلا أن صحيفة "معاريف" علمت أنه قد تم بالفعل الاتفاق حول عدم تأجيل طرح التصويت، وسيتم الترويج له بداية الدورة الشتوية القادمة للكنيست. وقبل ساعات قليلة من اجتماع قادة الائتلاف بشأن قانون اعفاء الحريديم من التجنيد، بدأت الأحزاب الحريدية حملة تلميحات لـ "نتنياهو" في محاولة لإيصال رسالة مفادها أنها لن تقبل التراجع عن الاتفاقات الائتلافية.

وقال "غافني": "هناك استنتاج واضح، في بداية الدورة الشتوية سيتم تمرير القانون ليس بشكل سياسي، ولكن بشكل مهني، القانون ولد في وزارتي الجيش والمالية، وله عملية واضحة."

وقال وزير البناء والإسكان في كيان العدو "يتسحاق غولدكنوبف" قبل اجتماع مجلس الوزراء: "لدينا اتفاق ائتلافي موقع، ونأمل في أن يتم الالتزام به."

في غضون ذلك، يدور في حزب "يهدوت هتوراة" نقاش داخلي حول التصريحات والإيجازات التي ظهرت مؤخرًا حول هذا الموضوع، ويؤكد كبار أعضاء حزب "أغودات إسرائيل"، أنه "بالرغم من التصريحات الصادرة عن مختلف الأحزاب في الائتلاف بضرورة تأجيل التشريع، لتخفيف صياغة قانون التجنيد، وكذلك التنازل عن بند التغلب من أجل تهدئة الاحتجاج أو وقف ظاهرة عدم التطوع في الاحتياط.

في غضون ذلك، يواصل رئيس حزب معسكر الدولة، بيني غانتس، بناء علاقات وثيقة مع العناصر المهمة في الجمهور الحريدي، صباح أمس الأحد، قبل ساعات قليلة من اجتماع رؤساء الائتلاف بشأن قانون التجنيد، وصل "غانتس" لزيارة المدرسة الدينية، بما في ذلك الحاخام "مئير تسفي بيرغمان"، العضو الأكبر في مجلس حكماء التوراة في "ديغل هتوراة" وصهر الحاخام الأسطوري "شاخ"، كان رد فعل محيط "نتنياهو" عصبيًا، ولمز زميله القديم "نتان إيشيل غاناس" قائلاً: "ما الذي كان يبحث عنه غانتس وما الذي وعد به وعرضه على الحاخام بيرغمان؟ إن كنتم لا تعرفوا خمنوا."

* * *

## 150 محامياً يطالبون بمراقبة الالتماسات التي قدمت ضد قانون إلغاء سبب المعقولية

قدم منتدى "المحاضرين القانونين من أجل الديمقراطية" إلى المحكمة العليا في كيان العدو، طلبًا للانضمام كمراقب للمحكمة في الالتماسات التي قدمت ضد قانون إلغاء سبب المعقولية. وبحسب القناة 12، تقدم نحو 150 محامياً من المنتدى، يُزعمون أن القانون تم سنه في إجراء معيب، وأنه يقيد صلاحيات المحكمة بطريقة تضعف "الديمقراطية الإسرائيلية" وفق قولهم.

**هل إلغاء سبب المعقولية سيسمح بإقالة المستشارة القانونية للحكومة؟**

لإقالة المستشارة القانونية لحكومة العدو، يجب على "الحكومة" دعوة لجنة التحديد لاختيار مستشار قانوني وتقديم طلب عزل المستشارة، ولهذه الغاية، يجب على "الحكومة" تحديد سبب الإقالة، إن الحجة القائلة بأن الحكومة غير راضية عن أدائها لأنها تفرض القانون أمر غير مقبول، وسوف يتعين على الحكومة إذا فصلت المستشارة أن تثبت أنها تصرفت بسوء نية أو مخالفة للقانون.

* * *

### اسرائيل اليوم: عقدة التجنيد.. الحريديم يصرون والليكود يعارض

لم يحرز اجتماع رؤساء الائتلاف في الكيان بشأن قانون التجنيد، الذي عقد اليوم الأحد، أي تقدم ملموس، حيث طالب الحريديون بالحصول على ما وعدوا به في الاتفاقات الائتلافية. ويطالب الحريديون بمشروع قانون الإعفاء من التجنيد والحصانة القضائية من المحكمة العليا من خلال قانون التغلب على قرارات المحكمة في حال أقدمت على الغاءه، ويتحفظ "نتنياهو" و"ليفين" على الإعفاء الشامل من التجنيد، ويعتقدان أيضًا أنه لا ينبغي منح الحصانة من المحكمة العليا مقدمًا ولكن بعد ذلك فقط إذا رفضت المحكمة العليا نفسها القانون. وفي "الليكود"، يريدون أيضًا مسارات خدمة تطوعية للحريديم وليس إعفاءً كاملاً، بينما في الوقت نفسه هناك تفاهم في الائتلاف أن قانون التجنيد هو أول قانون يتم الترويج له في الدورة الشتوية للكنيست.

وقضت المحكمة العليا في الكيان، بأن الوضع الحالي، الذي لا يتجند فيه طلاب المدارس الدينية الحريدية، غير قانوني والترتيب الذي كان قد انتهى والآن اتخذت الحكومة قرارًا بتجميد الوضع الحالي من أجل سن قانون جديد.

التحدي، في هذا السياق، هو صياغة مشروع قانون يجتاز أيضًا اختبار المحكمة العليا (على عكس الاقتراحات السابقة التي رفضتها)، وهذا أيضًا جزء من دافع الأحزاب الحريدية فيما يتعلق بالإصلاح القانوني.

إلى جانب الدعوات في "الليكود" إلى الحريديم أن يكونوا مرنين في خطة التجنيد، فإن الاقتراح الرئيسي المطروح على الطاولة الان هو اقتراح وزارة مالية العدو الذي يهدف إلى استبدال المساواة في العبء الأمني بالعبء الاقتصادي. ووفقًا لهذا الاقتراح، الذي يتم فحصه من قبل لجنة حكومية، يُقترح خفض سن الإعفاء للحريديم – الأرثوذكسية حتى 21 عاما حتى يدخلوا سوق العمل مبكراً ويحملون المزيد من الأعباء الاقتصادية، وهي خطوة ستسهم بالمليارات في الاقتصاد.

إلى جانب ذلك، من أجل تقليل الضرر الذي يلحق بالمساواة في الخدمة العسكرية، سيتم تمرير قانون هيبة أو قيمة الخدمة، والذي سيوفر فوائد كبيرة لأولئك الذين يخدمون، إلى جانب تقصير الخدمة الإلزامية.

الآن، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التفاصيل ووزارة جيش العدو تصر على تقديم مزايا مقدارها المليارات للجنود حتى يتمكنوا من دعم القانون ووزارة المالية تعارض. كما تطالب وزارة جيش العدو بسن إعفاء 22، بينما تقول وزارة المالية إن المنفعة الاقتصادية ستكون بشكل أساسي إذا تم تخفيض سن الإعفاء إلى 21.

* * *

## معاريف : 120 مليون شيكل لتعزيز السيادة الأمنية للعدو بالقدس

بقلم ألون حكمون

120مليون شيكل سيتم استثمارها في تعزيز "السيادة الأمنية" للعدو في شرقي مدينة القدس وذلك بهدف تعميق إحساس الأمن الشخصي، هكذا تقرر في ختام مداولات واستعدادات مسبقة تصدرها ما يسمى بـ"وزير الأمن القومي" "إيتمار بن غفير" الذي يرى ضرورة عاجلة في زيادة تواجد قوات الشرطة والأمن في القدس في هذه الفترة.

سيضع "بن غفير" من جانب وزارة الأمن القومي 55 مليون شيكل في صالح تنفيذ الخطة المقرة، ووزارة المالية ستضع مبلغًا مشابهًا بينما ستشارك بلدية القدس في الكلفة وستخصص 10 مليون شيكل في صالحها، في إطار الاستثمار ستدفع قدما مخططات بناء لمحطات شرطة وكذا إقامة نقطة شرطة وذلك كجزء من مركز خدمة متداخل في حي جبل المكبر وتوسيع مشروع "نظرة الى القدس"، والذي يتضمن نشر كاميرات في نقاط احتكاك وفي محاور رئيسة واستخدام أدوات تحليل كجزء من الاعمال التي ستحظى بمعالجة مكثفة.

يشار، إلى أن "بن غفير"، يرى أهمية عليا في تنفيذ الخطة التي تشكل من ناحيته خطة خماسية لتطوير شرقي القدس، في بند القرار، الذي وضع في تعليمات من الوزير وبتعاون مع وزارة القدس و"تراث إسرائيل"، بلدية القدس ووزارة المالية، تحددت عدة أهداف للسنوات الخمسة القريبة القادمة، وحسب البيان، فإنه "في إطار ذلك سيرفع عدد أفراد الشرطة والمراقبين الذين يساعدون في منظومة الإنفاذ البلدية في القدس بما في ذلك في منطقة كديم وأحياء شرقي المدينة. كما ستنفذ دراسة لفحص المعايير المتعلقة بحراسة مؤسسات التعليم في شرقي القدس.

وفي هذا الإطار، قال مصدر عربي لـ"معاريف"، سيتم أيضا توسيع خطط السلطة المحلية لمنع العنف ومكافحة التعاطي بالمخدرات والكحول في نطاقها بما في ذلك توسيع المنظومات التكنولوجية وفقا للخطة التي تضعها وزارة "الأمن القومي" في الموضوع.

* * *

## ضباط خلال مداولات سرية: "إضعاف المحكمة العليا سيجعلنا مجرمي حرب"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

شدد مسؤولون أمنيون إسرائيليون في الجيش والشاباك والموساد ومجلس الأمن القومي على أهمية المحكمة العليا بكل ما يتعلق بالحماية القانونية للاحتلال والاستيطان وجرائم الحرب بحق الفلسطينيين. وجاء ذلك خلال مداولات سرية في لجنة القانون والدستور في الكنيست، عُقدت في شباط/فبراير الماضي، بعدما بدأت الحكومة الحالية دفع خطة "الإصلاح القضائي" لإضعاف جهاز القضاء، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الإثنين .

وطرح المسؤولون الأمنيون خلال هذه المداولات عدة قضايا، تتعلق جميعها بالاحتلال وممارسته وفي مقدمتها المشروع الاستيطاني، وقالوا إنه لن يكون بالإمكان أن يستمر بشكله الحالي، الذي فيه تشرعن المحكمة العليا السيطرة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967.

وقال ضباط كبار في هذه المداولات إنه في حال إضعاف المحكمة العليا، لن يكون بالإمكان مصادرة أراض فلسطينية لاحتياجات أمنية، مثل بناء جدار الفصل العنصري، تحسبا من ألا يُعترف بالمحكمة العليا، التي تشرعن هذه الممارسات، أنها محكمة مستقلة وقوية. وفي هذه الحالة سيخاطر العاملون في بناء جدار الفصل العنصري، والجنود الذين يحرسون الضباط المسؤولين، باتهامهم بارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية بموجب القانون الدولي.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول أمني شارك في هذه المداولات قوله إن "المحكمة العليا في إسرائيل تتمتع بمكانة دولية مرموقة. وإذا تم تعيين قضاة موالين للسلطة، فإن مكانتها ستتضرر تجاه الخارج، والدرع الواقي لدولة إسرائيل مقابل الوضع في المناطق (المحتلة) سيخترق." وتطرقت المداولات إلى جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال مسيرات العودة عند السياج الأمني المحيط بقطاع غزة، في السنوات 2018 – 2020، حيث استشهد مئات الفلسطينيين العزل.

في حينه، رفضت المحكمة العليا التماسات ضد أنظمة إطلاق النار في الجيش الإسرائيلي، وصادقت على الإبقاء على هذه الأنظمة. وكان قائد المنطقة الجنوبية للجيش الإسرائيلي في حينه، ورئيس أركان الجيش الحالي، هيرتسي هليفي، أحد المدعى عليهم في تلك الالتماسات. وأشار مسؤولون خلال المداولات إلى أنه "لولا حماية المحكمة العليا لسياسته، لوجد هليفي نفسه اليوم متهما بجرائم حرب، إذ أن القانون الدولي يحظر إطلاق نار حي على مثيري أعمال شغب غير مسلحين."

وقال مسؤول أمني رفيع شارك في المداولات إنه "توجد إجراءات لا نهائية يحاول مؤيدو الفلسطينيين المبادرة إليها طوال الوقت ضد الجيش الإسرائيلي في المحكمة الدولية، لكن النيابة العسكرية ووزارة الخارجية يستخدمون علاقات غير رسمية من أجل إحباط هذه المحاولات. وهذا يحدث لأن أجهزة إنفاذ القانون والقضاء في إسرائيل يتمتعون بثقة كبيرة في العالم. وساد إجماع في المداولات المغلقة أن المس بسمعة المحكمة العليا سيلحق ضررا بالجيش الإسرائيلي والذين يخدمون فيه"، حسبما نقلت عنه الصحيفة. وطرح مندوبو الجيش الإسرائيلي في هذه المداولات السرية قضية الغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان الأراضي الفلسطينية التي أسفرت عن استشهاد آلاف الفلسطينيين، في قطاع غزة خصوصا. وأشاروا إلى أن خبراء في القانون الدولي يشاركون في التخطيط لهذه الغارات ويشرعنونها بالاستناد إلى قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية.

ونقلت الصحيفة عن خبير قانوني عسكري شارك في المداولات السرية قوله إن "الاغتيالات من الجو هي أمر بدأه الجيش الإسرائيلي وحصل على دعم المحكمة العليا كرائدة عالمية في هذا المجال. والتخوف هو أنه لدى نظر المحكمة العليا في التماس جديد في المرة القادمة، لن يصمد تصريح بعمليات كهذه في الحلبة الدولية، والطيار الذي سيشن الهجوم يمكن أن يجد نفسه متهما في خارج البلاد كمجرم حرب." وأضاف أنه "ليس صدفة أنه حتى اليوم لم يُحاكَم أي ضباط إسرائيلي، بالرغم من عدد الهجمات والعمليات الكبير للغاية التي نفذها الجيش الإسرائيلي، يوميا، وفي كل عام، في منطقة مأهولة، وقياسا بأي جيش غربي آخر."

وأشارت الصحيفة إلى أن هليفي أطلع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، على موقف المدعية العامة العسكرية، ييفعات تومر – يبروشالمي، بأنه في حال نشوء أزمة دستورية وتناقض بين تعليمات الحومة وقرارات المحكمة العليا، فإن الجيش الإسرائيلي سيعمل "بموجب القانون"، أي بحسب قرارات المحكمة. ونقلت الصحيفة عن عضو الكنيست من حزب "يش عتيد"، يوآف سيغالوفيتش، والذي بادر إلى عقد هذه المداولات السرية، قوله إنه لم تعقد مداولات غير التي بادر إليها، في شباط/فبراير الماضي، وأن المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) لم يناقش هذا الموضوع، ولم تفعل ذلك الحكومة بكامل هيئتها ولا مجلس الأمن القومي. وأكد هذا الأمر مصدر آخر ورسمي.

وقالت عضو الكنيست يوليا ميلينوفسكي، من حزب "يسرائيل بيتينو"، إن المسؤولين الأمنيين لم يتمكنوا خلال تلك المداولات من التوسع حيال التخوفات من العواقب المحتملة للانقلاب القضائي على أمن إسرائيل.

وأفاد عضو الكنيست من حزب العمل، غلعاد كاريف، بأن الضباط الذين شاركوا في المداولات ذكروا أنه تجري حاليا خطوات ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، واعتبر أنها ستتأثر سلبا بالنسبة لإسرائيلي نتيجة سن قانون إلغاء ذريعة المعقولية.

* * *

## مسؤول سابق في الموساد: خمس نقاط لإنجاز اتفاق التطبيع مع السعودية

ترجمة عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تتوالى المواقف "الإسرائيلية" حول اتفاق التطبيع مع السعودية، كيث يزعم بعض مسؤولي الاحتلال أنه فرصة تاريخية للفلسطينيين والدول العربية، لكن الجناح اليميني في حكومة نتنياهو يحاول إفشاله ما قد يستدعي إشراك أحزاب الوسط لتحقيق هذا الاتفاق، وفي الوقت ذاته يستطيع الاحتلال عبر الصفقة السعودية الأمريكية تغيير النموذج الذي علق فيه الاحتلال منذ أجيال، ويتعلق بإيجاد حل للصراع ومنح قبول له في الشرق الأوسط. وقال ميشكا بن دافيد المسؤول التنفيذي السابق في جهاز الموساد، إن "التطبيع مع السعودية فرصة لا يجب تفويتها، لأن الطلب السعودي بالحصول على مشروع نووي مدني، لا يعتبر تجربة رهيبة، والأفضل للسعودية أن تبنيه تحت رعاية أمريكية، وليس روسية أو صينية، حيث ستتأكد واشنطن أن المشروع لن يؤدي للتخصيب على المستوى العسكري." وأضاف بن دافيد في مقال نشرته صحيفة **يديعوت أحرونوت**، في ما يتعلق بالمشتريات العسكرية المتقدمة، أن "الأفضل شراؤها من الولايات المتحدة، لأنها ستلبي طلباتنا المضادة، ما سيحافظ على ميزة الاحتلال النسبية." وأوضح، أن "القضية المعقدة في التطبيع السعودي الإسرائيلي تتعلق بمطالبتها بإحراز تقدم في القضية الفلسطينية، حيث لا تصر المملكة هذه المرة على الانسحاب لحدود 1967، لذلك فإنه لا ينبغي أن نكتفي بالتقدم في هذه القضية، وبدلاً من ذلك وضع الخطوط العريضة للاتفاق على حلّ الصراع."

وأشار إلى أن الحل يأتي عبر جملة من الافتراضات الأساسية، أولها أن 45.3 بالمئة من اليهود البالغين علمانيون، و19.2 بالمئة ليسوا متدينين تقليديين، أي أن غالبية الجمهور غير ملتزمة بالسيطرة على كامل أرض فلسطين المحتلة، بما فيها الضفة

الغربية، لأسباب دينية." وبين المسؤول السابق في الموساد أن "ثاني هذه الفرضيات الخاصة تتلخص في إيجاد تسوية مع الفلسطينيين تسرّع في إنجاز التطبيع مع السعودية حيث إن قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 هو اعتراف دولي بحق الشعبين بإقامة دولتهما على هذه الأرض."
أما الفرضية الثالثة فتقوم بحسب بن دافيد على "محادثات الهدنة في رودس عام 1949، التي أعطت الصلاحية الدولية للحدود التي أقيمت في الحرب، لكن احتلال الضفة الغربية عام 1967 لم يعترف به العالم من وجهة نظر دولية، بل اعتبرها "أرضا محتلة متنازعا عليها." وأكد أن "الفرضية الرابعة تتعلق بموافقة إسرائيل على الاستيطان في المناطق الفلسطينية، رغم أنه يُنظر إليه دوليا على أنه غير قانوني.

أما الخامسة فإنه منذ اتفاقيات أوسلو، فقد وافق معظم قادة إسرائيل على حلّ الدولتين، مع ترك الكتل الاستيطانية اليهودية كجزء من دولة الاحتلال، فيما وافقت السلطة الفلسطينية على قيام دولتين، ولكن وفق حدود 67، وعلى تبادل الأراضي بنسبة قليلة فقط، وهذا بموافقة جامعة الدول العربية."

وأشار إلى أنه "على أساس هذه الافتراضات، يمكن التوصل إلى اتفاقيات على النحو التالي برعاية السعودية والجامعة العربية والولايات المتحدة، وفي ما يتعلق بالكتل الاستيطانية، فإنه يمكن نقل الأراضي إلى السلطة الفلسطينية في المقابل، فيما ستبقى التكتلات الاستيطانية بأيدي دولة الاحتلال." وبالنسبة للمستوطنات الكبيرة والمعزولة خارج الكتل الاستيطانية، فإنه يمكن تقديم حل للجيوب والطرق الآمنة المؤدية للكتل الاستيطانية وإسرائيل، ومن ناحية أخرى فإنه يجب اقتلاع البؤر الاستيطانية التي تحبط التقسيم" بحسب المقال. وتابع، بأنه "من أجل منع إقامة كيان معاد في الضفة الغربية مثل الذي في قطاع غزة، يجب التوصل إلى اتفاق حول إقامة الكيان الفلسطيني، وإجراءات الرقابة الأمنية عليه، ودرجة الانتقال إلى الاستقلال الكامل وفق سلوك السلطة الفلسطينية، ونقل معظم الأحياء العربية في القدس إليها، وبناء عاصمتها هناك، ونقل الأماكن المقدسة لدى المسلمين في المسجد الأقصى وقبة الصخرة إليهم، مع الحفاظ على سيطرة الاحتلال على أجزاء من المسجد الأقصى." وأردف بأنه "في الوقت ذاته دمج غزة في حلّ ضمن برنامج مساعدات واسع النطاق، وتجنيس اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي يعيشون فيها مقابل تعويضهم والبلدان المضيفة."

واستدرك بأن "إسرائيل أمامها فرصة تاريخية لرفع مستواها من هذا التطبيع مع السعودية، من خلال تحسين وضعها تجاه الفلسطينيين والدول العربية، لكن عناصرها اليمينية في الحكومة تعمل على ضم المناطق الفلسطينية." وختم بن دافيد بالقول: "إن ضم المناطق الفلسطينية من شأنه إفشال أي حل متفق عليه للصراع، لأنه يعرض اتفاقيات السلام مع الدول العربية للخطر، ويحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، إذا حصل الفلسطينيون على حقوق متساوية، أو إلى دولة فصل عنصري، لأنهم إذا لم يفعلوا ذلك، فسيؤدي ذلك إلى استدعاء قوة دولية ونشوء معارضة داخلية."
تؤكد هذه الفرضيات الساعية للتطبيع مع السعودية إلى استبعاد الأحزاب اليمينية المتطرفة من الحكومة الحالية، ومن أجل جعل هذا ممكنا، فقد يتطلب من أحزاب الوسط: "يوجد مستقبل، المعسكر الوطني، يسرائيل بيتنا" أن تدخل الحكومة بدلا من سيطرة الأحزاب المتطرفة عليها، وصولا إلى وقف التشريعات الدينية، والإعفاء من التجنيد، والانقلاب القانوني، وما

أحدثه من أزمات، الأمر الذي يستدعي إحداث تغيير جذري في وضع الحكومة الخارجي والداخلي.

* * *

## دراسات

### مركز دراسات الأمن القومي: من الاقتتال على المنطقة (ج) إلى مساحة التو افقات مع السلطة

بقلم أودي ديكل ورام كوهين ونوي شيلو

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات الإسرائيلية

المنطقة (ج) والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية هي نتاج اتفاقيات أوسلو وتقع تحت السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية. الاستيطان اليهودي في المنطقة يشمل نصف مليون مستوطن، وينتشر على أكثر من 150 بؤرة استيطانية، بما في ذلك البؤر غير القانونية، يقع على 4.5% من المنطقة. في المقابل، في المنطقة (ج) يقطن في المنطقة (ج) أكثر من 200 ألف فلسطيني في أ أكثر من 530 تجمعا سكانيا. الفلسطينيون يمتلكون ربع المنطقة 5% للمؤسسات والسكن وحوالي 20% للنشاطات الزراعية والرعي. أراضي الدولة واراضي المسح حوالي 60% من المساحة.

الحكومات الإسرائيلية تعتبر المنطقة ( ج ) مساحة حيوية وضرورية للاستيطان اليهودي والأمن، وتدخل أيضًا في إدارة مفاوضات مستقبلية. فيما يعتبرها الفلسطينيون مساحة ضرورية لإقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافيا والقابلة للحياة.

البعد الجغرافي

من منظور السلطة الفلسطينية، المنطقة ( ج ) يُراد لها ان تمثل الجزء المركزي والضروري للدولة الفلسطينية من اجل خلق التواصل الجغرافي ولكونها تتضمن مناطق زراعية، وموارد طبيعية واراضي للبنى التحتية وتوسع البناء القروي والمدني.

هدف السلطة الفلسطينية المركزي هو تهيئة الظروف للسيطرة على أراضي المنطقة ( ج ) . في هذا الإطار تسعى السلطة إلى خلق التواصل الجغرافي المأهول بالفلسطينيين بين المناطق، وإيجاد حزام خانق حول المستوطنات اليهودية لمنع توسعها، والسيطرة على شرايين المواصلات المركزية والوصول المباشر إلى المملكة الأردنية من اجل ذلك اقامت السلطة مكتبًا حكوميًا يشرف على النشاطات على الأرض، يرسم خرائط الاحتياجات الفلسطينية وبعد المخططات.

بدءًا من سنة 2009، بلورت السلطة "خطة فياض" بقيادة رئيس حكومة السلطة الفلسطينية في ذلك الحين والتي تقوم على أساس الفهم انه يجب إقامة الدولة الفلسطينية من الأسفل إلى الأعلى فيما بعد تم بلورة الخطة المسماة "الحرب" على المنطقة (ج)"، هذه الخطة معدة لإخضاع الحد الأقصى من المنطقة (ج) للسيادة الفلسطينية، وتمولها ميزانية أجنبية؛ بل انها مجسدة بقرار الاتحاد الأوروبي والقاضي بأن الفلسطينيون يستطيعون العمل في المنطقة (ج) ليس

فقط لأسباب إنسانية واقتصادية وانما أيضًا من اجل دفع اتفاق سياسي وكاستجابة لخطوات توسيع المستوطنات التي تقوم بها إسرائيل.

يتضمن التوجه الفلسطيني للسيطرة على المنطقة (ج) تسجيل الملكية الفلسطينية للعقارات حسب تقرير وزارة الاستخبارات في السنوات الأخيرة تستثمر السلطة الفلسطينية مجهودا كبيرا في تسجيل الأراضي، مع استغلال الفراغ القانوني الذي تولد على الأرض لأن إسرائيل جمدت عملية تنظيم العقارات في 1968 لاعتبارات قانونية وتوفير في الموارد في ذات الوقت يبذل الفلسطينيون جهودا قضائية لمنع تدمير البناء غير القانوني (سيما المباني الشعبية) ونجحوا في استصدار تصاريح ل 113 بلدة غير مرخص لها. في اعقاب الانفصال الإسرائيلي في شمالي الضفة (2005) طرأت زيادة كبيرة على حجم البناء الفلسطيني في شمالي الضفة واتسعت مساحات الأراضي التي استحوذ عليها بنسبة 150 نشاطات السلطة الفلسطينية في المنطقة تحظى بالدعم الأوروبي، حيث يعمل الفلسطينيون بتمويل أوروبي لتسجيل الطابو الفلسطيني وتنظيم العقارات في الخلفية يتضح التزام السكان الفلسطينيين بالسيطرة على المنطقة (ج)، الأمر الذي ينعكس في استخدام المناطق الزراعية والمراعي.

مجهودات السلطة الفلسطينية الرئيسية فيما يتعلق بالمنطقة (ج):

1. تصميم دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي؛ وخلق تواصل لمنطقة فلسطينية مأهولة، حيث الطريق 60 على امتداده يمثل العمود الفقري لهذا التواصل والربط بين أراضي الدولة الفلسطينية والأردن. 2. تصميم المنطقة البناء بالقرب من شرايين الحياة المركزية والسيطرة على الأراضي المفتوحة. 3. المساس بمصنع الاستيطان؛ من خلال قطع تواصل الاستيطاني الإسرائيلي، اغلاق المستوطنات بالجيوب وتعميق عزلتها. 4. السيطرة على الأصول شهادات الأرض الأراضي الزراعية، الموارد الطبيعية والمياه والأراضي المسيطرة. 5. التأثير على الحركة الإسرائيلية في المنطقة؛ تشويش نظام حياة المستوطنين. 6. حرمان إسرائيل من الأصول الأمنية المواقع الاستراتيجية والمحاور الاستراتيجية. 7. تشويش حرية التحرك الأمني الإسرائيلي في المنطقة.

البعد الاقتصادي

في البحث الخاص الذي نشره البنك الدولي، قيمت الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة ج بأنها يمكن ان تسهم بإضافة كبيرة إلى الناتج

المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية.

1) الزراعة: الوصول إلى الأراضي الخصبة وإلى مياه الري سيوفر للفلسطينيين حوالي 326 ألف دونم زراعي زيادة الإنتاج الزراعي المقدر ب 740 مليون دولار (7%) من الناتج المحلي الفلسطيني). تطوير الزراعة بالتعاون والتوافق مع إسرائيل سيسمح بتحسين وضع الأرض وتقليل نسبة التلوث.

2) استخراج المعادن من شمال البحر الميت بمساعدة دولية من شأنه ان يثمر في الاقتصاد الفلسطيني 918 مليون دولار.

3)المحاجر والتعدين الصناعة التصديرية الأكبر للسلطة الفلسطينية. إعطاء تصاريح المحاجر والتعدين بالتنسيق بين السلطة وإسرائيل يمكن ان يضاعف الناتج وان يضيف 241 مليون دولار اليوم يتم تنفيذ هذه الاعمال دون تصريح وتتسبب بأضرار بيئية.

4) البناء: تصريح مناطق البناء المعدودة من قبل إسرائيل يحدث ازدحامًا وارتفاعًا في أسعار الإسكان تغيير هذه السياسة وتوسيع تصاريح البناء يؤدي إلى أرباح تقدر بحوالي 239 مليون دولار.

5) السياحة: لا يوجد تصريح بالاستثمارات او الوصول إلى المواقع السياحية في المنطقة (ج)، سيما في شمال البحر الميت والذي هو هدف للسياحة الداخلية الفلسطينية. تطوير الفنادق والسياحة من شأنه ان يضيف 126 مليون دولار.

6) الاتصالات الخلوية والانترنت متخلفة لعدم نشر الخطوط والألياف، تغيير هذه السياسة من شأنه ان ينعكس في إضافة محتملة تقدر بنحو 48 مليون دولار.

7) غور الأردن: يُمكن تطوير مراكز مدنية في المنطقة وزراعية لتوفير الغذاء في هذه المنطقة أيضًا إمكانيات في مجالات الطاقة والبنى التحتية والصناعة.

الاسهام العام للاقتصاد الفلسطيني من استغلال الإمكانيات الاقتصادية في المنطقة ( ج ) يقدر بزيادة حوالي 35% من الناتج المحلي، ومعناه 3.4 مليار دولار في الموازنة الفلسطينية. هذا التطوير من شأنه ان يؤدي أيضًا إلى فوائد غير مباشرة: تقليص نسبة البطالة، دفع الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني تقليل ديون السلطة زيادة الاستثمارات الخارجية وكذلك تحسين النقل والحكم.

النهج الإسرائيلي

من منظور إسرائيل المنطقة ( ج ) معدة للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية (جميع المستوطنات والبؤر في المنطقة (ج)) . المنطقة تتضمن المساحات الأمنية الشرقية والغربية قواعد الجيش الإسرائيلي وكذلك مواقع ومحاور استراتيجية حيوية. لكن المصالح الإسرائيلية وسيما تلك المتعلقة بالاستيطان ومستقبل المناطق محل خلاف وتعكس أنماط مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

الحكومة الإسرائيلية الـ 37 المشكلة برمتها من الأحزاب والحركات المنتسبة إلى يمين الخارطة السياسية، تقوم بتحول مفاهيمي بالنسبة لطريقة سيطرة الدولة على مناطق الضفة الغربية، مع التأكيد على المنطقة (ج) . هدف هذه الحكومة هو تثبيت سيطرة إسرائيل على كل المنطقة (ج)، وتهيئة الظروف لضمها إلى دولة إسرائيل وإحباط أي إمكانية لاتفاق مستقبلي يقوم على أساس فكرة دولتين لشعبين جانب اخر من هذا التحول هو اعتماد استراتيجية الوزير في وزارة الأمن سموتريتش بحسم التطلعات الوطنية للفلسطينيين. الخطوة الأولى باتجاه هذا الهدف من المفترض ان تكون طردهم خارج المنطقة (ج).

على مدار 55 سنة استندت نظرية سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية على ثلاثة أرجل؛ الأولى : تحقيق الهدوء الأمني المستمر قدر ما أمكن، وذلك من خلال الحرب المستمرة ضد بنى الإرهاب وحرية الجيش الإسرائيلي التشغيلية في جميع انحاء المنطقة. الثانية: كسب الوقت إلى ان تنضج الظروف للاتفاق السياسي، مع الاخذ بالحسبان أيضًا باحتياجات

السكان الفلسطينيين الثالثة: التعهد للمجتمع الدولي بأن الضفة الغربية هي مناطق مختلف عليها وإلى ان تتحقق الاتفاقيات بخصوص مستقبلها تسيطر إسرائيل عليها بمفهوم حربي بما يتوافق والقانون الدولي)، أي مؤقتًا.

الانقلاب المفاهيمي الذي تقوده الحكومة الحالية يقول بالقتال على كل بقعة ارض في المنطقة (ج) - توسيع المستوطنات، إقامة بؤر غير قانونية وبعد ذلك تأهيلها، إقامة حقول زراعية توسيع مناطق الرعي، والزراعة والصناعة للمستوطنين، التدمير المكثف للبناء الفلسطيني غير القانوني 98% من طلبات البناء الفلسطيني، استبعاد النشاطات الزراعية الفلسطينية في المنطقة (ج)، تعزيز المكونات المحددة لسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية من بينها نقل الصلاحيات من وزارة الأمن ومن القيادة العسكرية إلى الوزير سموتريتش وجهات مدنية تخضع له. هذه كلها يُراد منها تهيئة الظروف لفرض السيادة الإسرائيلية على المنطقة (ج).

البعد الأمني

النهج الأمني الإسرائيلي يعتبر المنطقة (ج) وسط امني للدفاع عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية - مساحات دفاعية وصيانة لاعتراض المخربين في تنظمهم وخروجهم للعمليات الإرهابية خوض حرب مستمرة لتفكيك بنى الإرهاب التحتية ومنع إدخال القدرات العسكرية المعادية والوسائل القتالية إلى المنطقة في ذات الوقت المطلوب من المنظومة الأمنية وسيما الجيش الإسرائيلي الدفاع عن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وشرايين الحياة المؤدية اليها ومنها المنطقة تتضمن ثلاثة قطاعات معرفة بأنها مناطق مصلحة حيوية مساحة امنية شرقية - غور الأردن والذي يعتبر حاجزا في حال غيرت الأردن نهجها تجاه إسرائيل، او في حال وقع سيناريو في إطاره يسيطر عليها جهات معادية ويقيموا جبهة شرقية جديدة ضد إسرائيل غلاف القدس والذي هو قاعدة للدفاع المكاني عن عاصمة إسرائيل وطرق الوصول اليها المساحة الأمنية الغربية - المنطقة المسيطرة طوبوغرافيا على قلب دولة إسرائيل والمواقع الاستراتيجية فيها مثل مطار بن غوريون هذه المنطقة محاطة بأغلبها بالعائق الأمني (الجدار الأمني) وتعتبر في الواقع عمقا استراتيجيا لتقليص المخاطر الأمنية والإرهاب في قلب الدولة رغم ذلك تدور في إسرائيل مجادلات شعبية ومهنية بشأن اسهام الاستيطان الإسرائيلي في قلب الأراضي الفلسطينية في امن دولة إسرائيل العام وامن مواطنيها، ام انها عبء أمني - يتطلب تخصيص قوات كبيرة للدفاع عن المستوطنات والمحاور القوات التي نحتاجها للقيام بمهمات امنية أخرى وتخلق أيضًا احتكاك دائم ومتزايد مع السكان الفلسطينيين، والذي يزيد بدوره دوافع الإرهاب الذي يمس في نهاية المطاف بالأمن.

البعد الاستيطاني

سياسة الاستيطان والبؤر تسعى إلى التواصل الاستيطاني الإسرائيلي وخلق عازل بين لمناطق الفلسطينية بهدف إحباط إقامة دولة فلسطينية وللتصميم المستقبلي لجيوب فلسطينية منعزلة (كانتونات)، تكون محتواة داخل منطقة سيادية إسرائيلية.

حسب النهج الموجه للمستوطنين الأيديولوجيين ومؤيديهم في الشعب وفي الحكومة وسيما المنتسبين إلى الصهيونية الدينية والراديكالية)، توصي باستيطان كل ارض إسرائيل والمعتبرة في جميع بقية الوصايا حسب زعمهم الاستيطان يلزم الجيش الإسرائيلي بحراسة المستوطنات وشرايين حياتها، اذ انه بذلك فعلا يمنع الفلسطينيين من القدرة على السيطرة على المناطق المفتوحة وتعزز السيطرة الإسرائيلية و فيها وعليها ومن اجل قمع التواجد والنشاط الفلسطيني في المنطقة (ج) انشاء مناطق الحقول الزراعية ومصادرة المراعي الواسعة على النقيض هناك من يعارضون سياسة الاستيطان لأنها

بالفعل تحبط الاتفاق السياسي المستقبلي، وتزيد الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين وتضر بالتطور وتثير الانتقادات الدولية بحق إسرائيل، وتنهك قوات الجيش الإسرائيلي إلى اقصى الحدود - تستوجب استثمار حجم كبير من القوات والمجهود العسكري الواسع النطاق للدفاع عن المستوطنات والمحاور المؤدية اليها.

مسالة فرض السيادة - ضم المنطقة (ج)

هذه القضية أيضًا قائمة في قلب خلافات عميقة في المجتمع الإسرائيلي حول هذا الموضوع طرحت عدة أفكار: 1. فرض السيادة في غور الأردن، والذي يعرف حدود دولة إسرائيل الشرقية ويمنع حق العودة الفلسطيني عبر الحدود الشرقية. 2 فرض السيادة/ الضم على مناطق المستوطنات فقط (المنطقة المبنية او مناطق الحكم. 3. ضم التجمعات الاستيطانية بما يتناسب وطرق العائق الأمني. 4 ضم جميع أراضي المنطقة (ج). 5. ضم نصف منطقة ج كما عبرت عن ذلك "صفقة القرن" لرئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب (2020).

الفكرة المركزية التي تدفع بها الحكومة الحالية هي تهيئة الظروف للضم (هناك من يصف الخطوات المتبعة على الأرض بـ "الضم الزاحف") وتعبر عن ذلك بعدد من الخطوات على رأسها نقل صلاحيات الإدارة المدنية إلى وزير في وزارة الأمن (الوزير سموتريتش)، وتوسيع صناعة الاستيطان من خلال تنظيم المستوطنات الصغيرة"، أي الاعتراف القانوني بالبؤر غير القانونية الوزير سموتيرتش الذي نقلت اليه الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية، أكد في إطار وثيقة "مخطط الحسم" الذي نشره ان المهمة هي "كي وعي العرب والعالم كله بأن ليس هناك أي فرصة لإقامة دولة عربية في ارض إسرائيل". وكذلك يقول انه يجب وضع خيارين امام الفلسطينيين: الهجرة إلى الدول العربية او الخنوع تحت حكم إسرائيل في كانتونات ذاتية الحكم كمواطنين.

، نقاش داخل لجنة الخارجية والأمن كشف الوزير سموتريتش عن ان الحكومة تعمل على تغيير سياسة في إطارها يعمل أيضًا على في فرض البناء في المناطق (أ) و (ب) وأنه وفي إطار إدارة الاستيطان في وزارة الأمن الخاضعة له تفرض حقائق لتحسين نظام الإنفاذ. ذلك من خلال تدشين وحدة تكتيكية خاصة من حرس الحدود للإنفاذ في الضفة الغربية؛ بل ان الوزير سموتيرتش كشف النقاب عن نيته تشجير أراضي الدولة في المنطقة، وتخصيص مئات الاف الدونمات للزراعة وتسوية قانونية أكثر من 50 حقل زراعي.

تطبيق سياسة الحكومة الإسرائيلية بشأن المنطقة ( ج ) معناه الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة : الضم بحكم الامر الواقع للمنطقة بهدف إحباط إي فرصة للاتفاق السياسي مع الفلسطينيين وتطبيق رؤية الانفصال عنهم خطوات الضم الزاحف تؤدي الان إلى اضعاف السلطة الفلسطينية والاضرار بقدرتها على القيام بدورها في إدارة حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية. الضم سيقود إلى ضعف آخر للسلطة الفلسطينية بل وإلى تفككها النهائي وسيجر إسرائيل إلى تحمل مسؤولية كاملة عن الحياة اليومية إلى ما يقارب الثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية بالإضافة إلى أن الضم والتصرف احادي الجانب والتعامل مع الوضع الحالي على انه وضع دائم وليس مؤقتًا سيضع إسرائيل في موقف إشكالي أمام انتقادات دولية وتسويقها كدولة تمييز عنصري. استيعاب الفلسطينيين في إسرائيل في أجواء المواجهة المستمرة وليس كجزء من اتفاق سياسي مشترك، سيزيد ويوسع بقعة الاحتكاك السلبي، ويفاقم تحديات الهوية وسيثير الصراعات على الخلفية الدينية والوطنية وكذلك تصاعد الجريمة والإرهاب والاحتجاجات العنيفة العنيفة، وسيفاقم

تحديات الحكم بالنظر إلى المدى البعيد، الميزان الديمغرافي الإسرائيلي - الفلسطيني سيقلقل قاعدة خصوصية إسرائيل - دولة يهودية وديمقراطية وسيؤدي إلى تحولها إلى "دولة واحدة" مع "تفوق يهودي" أو إلى "دولة لجميع مواطنيها".

تلخيص وتوصيات

من منظور استراتيجي، الحفاظ على دولة إسرائيل يهودية وديمقراطية آمنة ومزدهرة يستوجب كبح توجهات خطل السكان في الضفة الغربية والانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة وفي سبيل ذلك، يجب تهيئة الظروف للانفصال السياسي، والجغرافي والديموغرافي عن الفلسطينيين، وفي نفس الوقت تثبيت سلطة فلسطينية مسؤولة، مستقرة، وعاملة بفعالية، ومتعاونة مع إسرائيل.

من أجل الدفع بأهداف الانفصال عن الفلسطينيين وكبح الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، على إسرائيل أولا وقبل كل شيء أن تغير نهجها تجاه المنطقة (ج) من السيطرة أحادية الجانب إلى تعريفها كمنطقة توافقات مع السلطة الفلسطينية. نقترح تخصيص ما نسبته 25% من المنطقة (ج) لتطوير البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وإيجاد تواصل بالمواصلات، ونقل المناطق الآهلة الفلسطينية التي تسللت من المناطق (أ) و (ب) إلى المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية (أكثر من 200000 فلسطيني يعيشون ويقطنون في المنطقة (ج)). في إطار تخصيص مناطق للتطوير تشكل لجنة خاصة بتدخل جهات دولية للمبادرة المنطقة (ج) . في المرحلة الأولى لا تحول إلى الفلسطينيين صلاحيات تخطيط وبناء في هذه المناطق، ولكن فيما بعد فقط، بعد تحريك العمل في المشاريع وإثبات التنفيذ وتبني المسؤولية من قبل الفلسطينيين. بالنسبة للمستوطنات، لا نوصي بإخلائها وانما تعليق سياسة الاستيطان الحالية: يجب إزالة كل البؤر غير القانونية والحقول الزراعية غير المرخصة، وتفضيل البناء والتطوير في التجمعات الاستيطانية غربي العائق الأمني المستوطنات المنعزلة في قلب المناطق الفلسطينية يجب وقف توسيعها، عدا عن احتياجات الزيادة الطبيعية وإحباط سياسة الوزير سموتريتش لنقل أكثر من نصف مليون مستوطن إلى هناك.
بمشاريع في

في إطار الاتصالات صوب إقامة تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية طرحت الحاجة إلى القيام بـ"حزمة تجاه الفلسطينيين"، أي أثمان إسرائيلية في الموضوع الفلسطيني، والتي معها يستطيع كل من ولي العهد السعودي بن سلمان والرئيس الأمريكي بايدن تسجيها على أنها إنجاز يسهم في تحقيق فكرة حل الدولتين. في هذا السياق، قال ولي العهد السعودي، في خطابه أمام مؤتمر الجامعة العربية، الذي انعقد في الرياض في مايو 2023 إن الموضوع الفلسطيني قائم على رأس جدول أعمال المملكة" مع تذكيره بالمبادرة العربية للسلام في مقاله الذي نشر في "نيويورك تايمز" تطرق توماس فريدمان إلى الثمن المحدود الذي يطالب به السعوديون في إطار الاتفاق الثلاثي مع الولايات المتحدة: تعهد رسمي بعدم ضم المناطق، وقف بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات خارج التجمعات القائمة، تعهد بعدم تنظيم المزيد من البؤر غير القانونية وكذلك نقل جزء من المنطقة (ج) الموجودة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى مناطق (أ) و (ب) التي تحت السيطرة الفلسطينية إسرائيل لها مصلحة في دفع اتفاق التطبيع مع المملكة بسبب أهميتها الاستراتيجية، الاقتصادية والدينية والسياسية، وكذلك ضد المحور الإيراني. كذلك الاستعداد الملحوظ في الفترة الأخيرة من جانب السلطة الفلسطينية للمشاركة في اللعبة السياسية وعدم البقاء في الخلف، يشجع إلى التفكير باتجاه الدفع بالمشاريع الاقتصادية في المنطقة ( ج ) . وإليكم عدد من المشاريع الممكنة:

- تحسين وتبسيط السيطرة المشتركة في المعابر، تحسين الخدمات والبنى التحتية، مع التأكيد الخاص على معبر اللنبي إلى الأردن واستيعاب السلطة في تشغيله.

- إقامة مطار مشترك في وادي هوركانيا للمسافرين الفلسطينيين والإسرائيليين والحجاج دعم استثمارات أخرى في ا المنطقة. إقامة مطارات برية في ترقوميا وفي منطقة بوابة افرايم لفحص البضائع والتصدير والاستيراد للسلطة الفلسطينية.

- الكهرباء، الربط للتزود بالغاز من إسرائيل وبالتوازي إقامة محطات طاقة فلسطينية باستثمار خاص من اجل تكميل النقص في توفير الكهرباء بالإضافة إلى إقامة مواقع لاستخراج الطاقة الخضراء - من الشمس والرياح - (حقول خلوية في صحراء يهودا) مع الربط بشبكة التوزيع بهدف تقليل الارتباط الفلسطيني بالطاقة الإسرائيلية.

- المياه، تجديد عمل لجنة المياه المشتركة. تخصيص منطقة على شاطئ البحر المتوسط بتمويل سعودي أو دولي لإقامة محطة تحلية لصالح الفلسطينيين، وإقامة مواقع لتطهير المخلفات الفلسطينية في الضفة الغربية وكذلك أنبوب مناسب لإعادة استخدام المياه لصالح الزراعة.

- تطوير غور الأردن كمنطقة زراعية مشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن وربطها بدول عربية أخرى، اشراك الدول الخليجية سيسمح بتقديم مشاريع كبيرة ومتجاوزة للحدود مثل سلسلة بنى من الخليج العربي إلى البحر المتوسط).

- ربط السلطة بالبنية الدولية المتعددة الأطراف المياه) مقابل الطاقة بين إسرائيل والأردن والامارات المشاريع المشتركة في مجالات الطاقة والسياحة والصناعة والنقل).

- إقامة حقول زراعية لدفع التسويق الفلسطيني للفواكه والخضار مع منع تلوث مياه الخزان الجوفي.

- جودة البيئة وقف عمليات تلويث الجو والمياه والبر (ضخ المجاري في الوديان والجداول تلويث الأرض والمياه الجوفية بمياه الاستحمام غير المكررة حرق المواد الملوثة، نثر المخلفات الالكترونية الممنوعة). دفع هذه المشاريع كلها او بعضها سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية على الساحة الداخلية والإقليمية كلاعب ذي صلة بالاتفاقيات ويساعد أيضًا على استيعاب إسرائيل في المنطقة. إضافة إلى ذلك خطوات بهذا الاتجاه ستنفع في إذابة الصراع المتزايد بين إسرائيل وبين الفلسطينيين وسيما تهيئة الظروف للانفصال عن الفلسطينيين.

أزمة المناخ، دفع المشاريع المشتركة التي تخدم المصلحة متعددة الأطراف بمساعدة تقنية إسرائيلية.

دفع هذه المشاريع كلها او بعضها سيعزز مكانة السلطة الفلسطينية على الساحة الداخلية والإقليمية كلاعب ذي صلة بالاتفاقيات ويساعد أيضًا على استيعاب إسرائيل في المنطقة. إضافة إلى ذلك خطوات بهذا الاتجاه ستنفع في إذابة الصراع المتزايد بين إسرائيل وبين الفلسطينيين وسيما تهيئة الظروف للانفصال عن الفلسطينيين.

* * *

## تقارير

### تايمز أوف إسرائيل: حوالي 80% من الشركات الناشئة الإسرائيلية الجديدة تختار التسجيل في الولايات المتحدة

أفادت وكالة "رويترز" للأنباء يوم الأربعاء أن حوالي 80٪ من الشركات الناشئة الإسرائيلية الجديدة تختار حاليا التسجيل في الولايات المتحدة، لا سيما في ولاية ديلاوير. واستشهد التقرير بمسح أجرته هيئة الابتكار الإسرائيلية، والذي أشار إلى أن النسبة ارتفعت من 20٪ في عام 2022. ولم تذكر هيئة الابتكار الإسرائيلية عدد الشركات التي شملها الاستطلاع.

وقال رواد أعمال إسرائيليون لـ"رويترز" إن هذه الخطوة مدفوعة بالمزايا الاقتصادية في الولايات المتحدة، فضلا عن عدم اليقين المتزايد الناجم عن جهود الحكومة الإسرائيلية لتقييد القضاء. وقال عمي أبلباوم، رئيس هيئة الابتكار الإسرائيلية، وهو أيضًا كبير العلماء في وزارة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، لـ"رويترز": "تغيير النظام القضائي يضع إسرائيل في مستوى عالٍ جدًا من عدم اليقين، والمستثمرون لا يحبون عدم اليقين."

لكن قال آخرون إن القرار يتعلق بالاعتبارات التجارية فقط، مشيرين إلى القرب من المستثمرين الأمريكيين والضرائب المنخفضة على الشركات في ديلاوير وعدم وجود ضرائب مبيعات حكومية. وفي الوقت نفسه، قالت الوكالة إن مسحًا شمل 615 شركة أجرته منظمةStartup Nation Central ، وهي منظمة غير ربحية تتعقب قطاع التكنولوجيا في إسرائيل، أظهر أن 8٪ من الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا الإسرائيلية بدأت في نقل مقراتها إلى الخارج، و29٪ تعتزم القيام بذلك قريبا.

كما قال إيان عميت، وهو رائد أعمال يخوض عملية تسجيل شركة أمن سحابي تعمل بالذكاء الاصطناعي في ولاية ديلاوير: "هناك ببساطة مستوى عالٍ جدًا من عدم اليقين." وأن المسألة "تدور بشكل أساسي حول الفساد وعدم اليقين بشأن النظام الموجود لحمايتي كشركة، من منظور ضريبي، من منظور قانوني أو منظور الملكية الفكرية."

وقال تومر تساخ، الرئيس التنفيذي لشركة التكنولوجيا الزراعية "كروبكس" لوكالة "رويترز" إنه يفكر أيضا في هذه الخطوة. وقال: "في نهاية اليوم، بصفتي رئيسًا تنفيذيًا، أحتاج إلى القيام بما هو مناسب للمساهمين والمستثمرين وشركتي، وأنا أشعر بالسوء حيال ذلك." وأضاف أيال شينهاف، الذي يقود مجال التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الاستثماري في شركة المحاماة "جروس وشركاء": "إنه ليس شيئا ملموسا حيث يمكنك القول القضاة في إسرائيل فاسدون. لا أحد يقول ذلك. إنه مجرد شعور بأنه ليس مستقرًا كما كان عليه من قبل، والكثير من الناس يتبعون الحشد."

في وقت سابق من هذا الشهر، قالت منظمة Start-Up Nation Central إن التمويل الخاص من قبل الشركات الناشئة الإسرائيلية انخفض في النصف الأول من عام 2023 إلى أدنى مستوى له منذ خمس سنوات، حيث أن "التأثير المتضاعف" من حالة عدم اليقين المتزايدة حول التغيير القضائي يؤثر سلباً على البيئة التكنولوجية في البلاد.

في الأشهر الستة الأولى من العام، جمعت الشركات الناشئة الإسرائيلية ما مجموعه 3.9 مليار دولار من جولات التمويل الخاص، مسجلة انخفاضًا بنسبة 29٪ عن الأموال التي تم جمعها في النصف الثاني من عام 2022، وانخفاضا بنسبة 67٪ عن 11.9 مليار دولار التي تم جمعها خلال نفس الفترة من العام الماضي، حسبما أظهرت البيانات التي جمعتها قاعدة بيانات SNC. لكن أشار التقرير أيضا إلى انخفاض جمع الأموال بنسبة 10٪ من الربع الأول إلى الربع الثاني من هذا العام، بينما بدأ التمويل الخاص في الولايات المتحدة بالاستقرار.

وكانت قطاعات التكنولوجيا الصحية والتكنولوجيا المالية من بين القطاعات التي شهدت أكبر أضرار في الحصول على التمويل الخاص خلال النصف الأول من العام، في حين نجحت شركات تكنولوجيا المناخ في تجنيد المزيد من رأس المال، واستقر التراجع في الاستثمارات في شركات الأمن السيبراني.

وقال ياريف لوتان، نائب رئيس منظمة Start-Up Nation Central للمنتجات الرقمية، التنمية والبيانات: "حالة عدم اليقين والتغيرات الداخلية في إسرائيل جنبًا إلى جنب مع التغيرات الاقتصادية العالمية تنعكس بشكل بارز في نشاط النظام الإسرائيلي وتعكس تباطؤًا كبيرًا وتراجعًا في النشاط. هذا الانخفاض الحاد يتعارض مع الاتجاهات المستقرة في التمويل ورأس المال الاستثماري في الولايات المتحدة."

وكان المدراء التنفيذيون ومؤسسو الشركات الناشئة والموظفون في قطاع التكنولوجيا في طليعة الاحتجاجات الجماهيرية ضد تغييرات الحكومة الائتلافية للنظام القضائي في إسرائيل، بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، منذ بداية العام. وهناك قلق من أن خطة الإصلاح القضائي ستقوض نظام الضوابط والتوازنات في إسرائيل وطابعها الديمقراطي، والذي قد يهدد مكانة النظام الإسرائيلي كمركز مستقر للاستثمارات.

ويعد النظام التكنولوجي في إسرائيل محركًا رئيسيًا لنمو الاقتصاد المحلي، حيث يولد حوالي 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 50٪ من الصادرات، ويساهم بأكثر من 25٪ من إجمالي ضريبة الدخل التي تجمعها الحكومة.

وقد حذر التقرير من أنه "من الضروري الاعتراف بعدم اليقين في إسرائيل الناتج عن الإصلاح القضائي الأخير. الأثر محسوس بالفعل مع مؤشرات مثل انخفاض جمع الأموال وعدد أقل من الشركات الناشئة الإسرائيلية الجديدة." وفي يوليو، وافق الكنيست على قانون يمنح بعض المزايا الضريبية للمستثمرين في شركات التكنولوجيا الإسرائيلية، بالإضافة إلى حوافز لشراء أو دمج الشركات الناشئة إذا كانت الملكية الفكرية مسجلة في إسرائيل ولديهم عمليات في البلاد.

وقالت الحكومة إن الغرض من القانون هو الحفاظ على إسرائيل كمركز جذاب للاستثمار في شركات التكنولوجيا ودعم تطوير القطاع. وقد تقدم القانون خلال العامين الماضيين وتم إقراره في قراءة أولية في عام 2022. لكن بنك إسرائيل حذر مؤخرا من أن حالة عدم اليقين المتزايدة والممتدة تشكل تهديدًا للنظام المالي والاقتصاد في البلاد.

في تقرير الاستقرار المالي للنصف الأول من عام 2023، عرض بنك إسرائيل التحديات التي يواجهها النظام المالي للبلاد ورفع تقييمه لمستوى المخاطر على بيئة الاقتصاد الكلي في إسرائيل إلى "متوسط إلى مرتفع"، من "متوسط إلى منخفض"، مستشهدا بالمخاوف من أن تؤدي التغييرات القانونية والمؤسسية إلى تباطؤ في قطاع التكنولوجيا وضعف سعر صرف الشيكل. وأوضح البنك المركزي أن زيادة مستوى المخاطر نابع أيضًا من عوامل أخرى، بما في ذلك استمرار رفع أسعار الفائدة بسبب ارتفاع التضخم والتوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي المحلي والعالمي.

* * *

## تأهب إسرائيلي على الحدود مع لبنان خوفاً من مفاجآت حزب الله

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

رسمت صحيف عبرية، صورة للأوضاع الملتهبة على الحدود مع لبنان، وأهم الإجراءات العلنية والاستعدادات التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، تحسبا لأي ضربة أو عملية محتملة يمكن أن ينفذها حزب الله بشكل مفاجئ. وأوضحت صحيفة "**يديعوت أحرنوت** "في تقرير موسع أعده مراسلها العسكري يوآف زيتون، أن "تآكل الردع الإسرائيلي، يتزامن مع زيادة الجرأة لدى حزب الله واكتشاف مواقع قتالية وتمركز قوات نصرالله (الرضوان) أمام إسرائيل." وأشارت إلى أن "صفوف من التلال الاصطناعية امتدت شمالا خلف السياج الحدودي القديم مع لبنان"، منوهة إلى أن قوات حزب الله حتى عام مضى لم يكونوا هنا، هم ينتشرون بوضوح على خط السياج، وهي حدود دولية تم تحديدها عام 2000، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع الأمن."

ونوهت إلى أن "إسرائيل في كل أسبوع، وخلال الاجتماع مع "اليونيفيل"، تناشدهم بتعليم الحدود الدولية بطريقة أكثر وضوحا وفهما، ليس فقط بالبراميل، التي يمكن أن تصل المسافة بينها أحيانا إلى كيلومتر واحد أو أكثر، لكن دون نجاح، وفي غضون ذلك، شهرا بعد شهر، تضعف قوة "اليونيفيل" وتزداد قوة حزب الله." وأضافت: "في الأشهر الأخيرة، جددت قوات فرقة الجليل نشاطها في هذه الأماكن، وفي الوقت نفسه، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يدور نقاش رمادي هذه الأيام لتجنب الحرب القادمة مع حزب الله الذي تجرأ في هذه الأيام على الجيش الإسرائيلي."

وبينت الصحيفة، أن "الأعصاب على الحدود الشمالية متوترة للغاية، لا تمر دقيقة من لحظة توقفنا على الطريق الرئيسي الذي تحول إلى موقع بناء قرب أحد الجيوب، حتى يظهر أمامنا عنصر من حزب الله، مسلح بكاميرا، ويقف بالقرب من العمود الأزرق للأمم المتحدة، وربما يخفي مسدسا في حقيبته، يقف والشمس في ظهره وتظلم وجهه، يلتقط صورا لنا بلا توقف."

ولفتت "يديعوت" إلى أن "المجندات في جيش الاحتلال، يراقبن الحدود ويمسحون المناطق المنحنية والجبلية، وذلك على الرغم من وجود من الكاميرات والرادارات المتطورة التابعة للجيش الإسرائيلي، موضحة أن "مهمة الجنود هنا متعددة، ويصعب إنجازها؛ مسؤولية مستمرة لمهمة الدفاع على الحدود، ونشاط هندسي مخصص لكشف العديد من الدونمات في الجيوب الإسرائيلية وفتح محاور خفية في حالة الطوارئ، كل هذا بالإضافة إلى تأمين الثغرات المؤقتة، التي ربما تكون أكبر وأخطر نقطة ضعف تشغيلية في الحاجز القديم الذي وضع في 1976؛ سياج بائس يعتليه الصدأ، وبجانبه أقيم الحاجز الجديد الوحشي."

وتابعت: "في السنوات الأخيرة، طالبت قيادة المنطقة الشمالية قيادة الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي، بالموافقة على تحصين كامل لـ 130 كيلومترًا بين البحر الأبيض المتوسط ومنحدرات جبل الشيخ، ووافقت الحكومة السابقة على ميزانية ضخمة، وهذا سيوفر التحصين لثلث الحدود، ولا يتوقع أن تزيد الحكومة الحالية الميزانية، وسيكتمل العمل في غضون عامين تقريبا."

وبحسب الصحيفة، فإنه "يصل ارتفاع الألواح الخرسانية الضخمة إلى 15 مترا على الأقل، مثقوبة من الأعلى بشكل دائري، سيتم تثبيت مجموعة متنوعة من أجهزة الاستشعار والكاميرات المختلفة، إضافة إلى متفجرات يمكن أن تقتل أو تصيب فقط" ولفتت إلى أن "المعضلة كانت في استثمار الأموال في حاجز غبي على طول معظم الحدود، أو الذهاب لخيار آخر، جدران ضخمة مزودة بتقنيات وأسلحة عالمية المستوى غير مسبوقة، ولكن فقط في الأقسام الأكثر عرضة للتهديد؛ وقرر

الجيش الآخذ بالخيار الثانين وإلى أن يكتمل، يعاني الجيش الإسرائيلي من صداع ليلي حول كيفية منع الاختراق من خلال هذه الثغرات التي تم استغلالها بالفعل في السنوات الأخيرة في لحظة تشتيت الانتباه." وكشفت عن وجود "إخفاقات" لجيش الاحتلال في مواجهة حزب الله خلال الأشهر الأخيرة، وكان من أبرزها؛ تسلل أحد عناصر حزب الله إلى الداخل الإسرائيلي وقطع 70 كيلومترا حتى وصل إلى مفترق "مجدو" وقام بزرع عبوة، واستشهد قبل عودته إلى لبنان، وعثر معه على عبوة أخرى وكاميرا وقنابل يدوية، لافتة إلى أن "الجيش الإسرائيلي حتى اليوم، يجد صعوبة في فك رموز هذا الهجوم الجهنمي، والفشل الذريع يمنع التسلل."

وأكدت أن "الخطأ التكتيكي تحول إلى أزمة استراتيجية، فعلى بعد 100 كيلومتر شرق القطاع الغربي الذي توغلت منه مجموعة كوماندوز حزب الله (قوات الرضوان)، استمرت ثقة نصر الله المتزايدة في الظهور في القطاعات الأخرى، وتحولت واقعة الخيمة على "جبل دوف" إلى أزمة متفجرة تشغل بال الحكومتين في بيروت وتل أبيب، وهذه مهزلة مستمرة وخطيرة تصل حتى إلى المناقشات حول تجديد ولاية "اليونيفيل." ونوهت إلى أن "خيمة حزب الله تسببت بجرح كبير لإسرائيل، ورفض حزب الله النزول عن الشجرة (إزالة الخيمة)"، موضحة أنه "رغم بعد الخيام عن البؤر الاستيطانية والمستوطنات الإسرائيلية وعد تشكيلها خطرا أمنيا، لكنها أصبحت حدثا استراتيجيا يزيد من إضعاف الردع الإسرائيلي البالي في المنطقة."

وأشارت إلى أن "القيادة الشمالية أوصت منذ عدة أسابيع بتفجير الخيمة التي تعمل كنقطة مراقبة أمامية لحزب الله، وفي غضون ذلك، لا تزال الخيمة موجودة، وأصبحت رمزا آخر لوعي حزب الله"، منوهة إلى أن من بين الأمور المثيرة، تمكن عدد من اللبنانيين من تفكيك كاميرات للجيش الإسرائيلي فوق سارية على الحدود، "والأسوأ، أن الجيش الإسرائيلي اكتشف هذا التخريب بعد حوالي ساعتين، وهذا ضرر آخر للردع الإسرائيلي، ووقعت حادثة أخرى غير عادية، وهي إطلاق صاروخين مضادين للدبابات على السياج المحيط، والجيش الإسرائيلي أدرك الحادث بعد فوات الأوان، ورد بإطلاق عشرات قذائف المدفعية على المناطق المفتوحة في لبنان." ورأت "يديعوت" أن "إسرائيل تلعب على التوتر المتأصل بين محاولات استعادة الردع والخوف، وهي مقدمة على معركة لأيام وقد تتحول إلى حرب."

وخلال "خطاب الوداع"، انتقد قائد لواء "769" والمسؤول عن تأمين "مزارع شبعا" و"إصبع الجليل"، العقيد سيفان بلوخ، "السياسة السلبية لإسرائيل في مواجهة استنزاف الردع"، متسائلا: "هل تصرفنا بالطريقة الصحيحة في مواجهة الواقع المعقد والمتغير والمتطور في القطاع الشمالي في لواء "769." وقالت: "يوم معركة في الشمال يعادل التصعيد في غزة، مثل هذا اليوم في الجنوب يمكن أن يشمل ما بين 300 و400 عملية إطلاق لصاروخ، لكن مع حزب الله، عدد عمليات الإطلاق إلى حيفا ونهاريا وحيدرة أعلى بأربع مرات، بالإضافة إلى إجراءات تتمتع بمزايا طبوغرافية ومهارة تنتشر على الحدود الشمالية، لقد أعد خططه وحدثها لأيام المعركة هذه."

ونبهت إلى أن أحد أهم الأمور التي تقلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية "بشكل كبير، هو الآلاف من مقاتلي "الرضوان"، وهم قوة النخبة لحزب الله، الذين عادوا من سوريا محملين بالخبرة القتالية، حيث تم نشر الآلاف منهم في جنوب لبنان، وهذا ليس صدفة، وهذا ما دفع قادتهم إلى القيام بأعمال استباقية مثل الدوريات حتى السياج الحدودي، كما يقوم حزب الله أيضا ببناء المزيد من المواقع العسكرية على طول الحدود، يوجد أكثر من 35 موقعا من هذا النوع على بعد أمتار قليلة من المناطق الإسرائيلية؛ بعضها أبراج مراقبة، والبعض الآخر هياكل خرسانية." وقال ضابط كبير في جيش الاحتلال: "ما يقلقنا على

المستوى الاستراتيجي هو التغيير في تصور حزب الله قبل عام ونصف بالضبط، عندما بدأ بالقيام بمجموعة من الإجراءات الفعالة، وهو اليوم في مكان مختلف تماما عن ما كان عليه في الماضي."

ولفتت الصحيفة، إلى أن فرقة الجليل في جيش الاحتلال "ممزقة بين هدفين متناقضين تقريبا؛ كيف تمنع وقوع حادث مع خسائر لبنانية خاصة لدى حزب الله، وحتما هذا سيؤدي إلى أيام من القتال ومن هناك الطريق إلى الحرب ضد العدو الأول لإسرائيل، الذي يمتلك ما يقرب من 200 ألف صاروخ، إلى جانب نظام مضاد للطائرات مطور يحد بالفعل من أنشطة سلاح الجو؟ والأمر الآخر، كيف ترد بقوة وتكون رادعا لأي عمل استفزازي يهدد بتحويل الحدود اللبنانية إلى بؤرة للفوضى المتفجرة، كما هو الحال في الضفة الغربية وغزة." وبينت أنه "تم الكشف عن النشاط الأمامي للتقسيم على الحدود في الأشهر الأخيرة، بشكل رئيسي بعد إزالة غابات ضخمة، حيث يبدو أن مواقع حزب الله العسكرية الأمامية والسرية، تستعد لتوغل قوات الرضوان، في إسرائيل، وقد انتشرت الكتائب بالفعل في القرى في جنوب لبنان، بعد عودتها من سوريا." ويرى الجيش الإسرائيلي، أن "حزب الله يعمل اليوم بالفعل بمفهوم هجومي للقتال في المناطق الإسرائيلية."

وزعمت "يديعوت" أن "التقنيات والقدرات الإسرائيلية الجديدة على الحدود، أدت إلى مكافحة المخدرات والتهريب غير المشروع، وهذا أدى مؤخرًا إلى انخفاض كبير في حجم محاولات التهريب (في بعض الأحيان سلاح) على نطاق واسع"، موضحة أن "الحاجز الجديد ومفهوم "الجليل المحصن" الذي يتم تطويره في التقسيم المكاني، سيشملان أيضا سلاسل من العبوات الناسفة التي ستجعل الجدران العملاقة أكثر صعوبة، ستزيد من تعزيز الدفاع عن الجليل." وادعت أن "كل عمل مما سبق ذكره، يتم تنسيقه مسبقا مع اليونيفيل التي يصل أفرادها على الحدود، في حالة ارتكاب أحدهم خطأ وتجاوز الحدود، ولو بخطوة واحدة."

وفي تعليقه على الوضع الملتهب في الشمال، أوضح رئيس مجلس "ميتا آشر" الإقليمي ورئيس منتدى خط الصراع، موشيه دافيدوفيتز، أن "التوترات المتزايدة باستمرار بين الجيش الإسرائيلي الذي ينشر بنية تحتية وتحصين متطورة، وقوات "الرضوان"، التي تنشر في مواقع أمامية متعددة على الجانب الآخر من الحدود، تشحذ فقط الحاجة الملحة في حماية المؤخرة، وهي غائبة للغاية"، مؤكدا أن "الخلفية الضعيفة وغير المحمية تضعف الجيش الإسرائيلي."

* * *

## "نووي السعودية" يثير جدلا بأوساط الاحتلال الإسرائيلي.. هل يعرقل التطبيع؟

ترجمة: أحمد صقر وعدنان أبو عامر . موقع عربي21

تولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي بزعامة بنيامين نتنياهو، أهمية كبيرة لدفع السعودية إلى التقدم نحو الموافقة على التطبيع، لكن هذا الاهتمام من الواضح أنه يترافق مع قلق وتحفظ إسرائيلي من شروط الرياض للإقدام على التطبيع وخاصة حصولها على "نووي مدني." وأوضحت القناة "13" العبرية في تقرير لها، أن "اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية، هو محور رحلة وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر إلى واشنطن، وهو الوزير الأقرب لرئيس الوزراء نتنياهو، حيث التقى بمسؤولين كبار في إدارة الرئيس جو بايدن." وخلاصة القول بحسب القناة، أن "إسرائيل لا تستبعد الضوء الأخضر للمطالب السعودية بنووي مدني، كذلك لتخصيب اليورانيوم."

وقال مسؤول إسرائيلي كبير للقناة إن "إسرائيل لا تستبعد ذلك، لكنها تريد أولا معرفة مستوى السيطرة الأمريكية على مثل هذه العملية، وما هو مستوى التدخل؟، وما هو التأمين الإسرائيلي؟، وبالتالي تعديل الموقف الواضح." وأكد المسؤول الكبير المرافق لنتنياهو، أنه "جرت عدة مناقشات معمقة في الأسابيع الأخيرة مع عدد من العناصر في جهاز الأمن الإسرائيلي، بما في ذلك لجنة الطاقة الذرية." وأضاف: "تحدث مسؤول في إدارة بايدن معنا في الأيام الأخيرة، عن مدى تأثير إسرائيل في هذا الحدث، وما مدى أهمية الضوء الأخضر الإسرائيلي بشكل عام ومدى تأثير تل أبيب، وأكد أنه "سيكون لإسرائيل صوت مهم في الموضوع النووي، أعضاء الكونغرس سيرغبون في معرفة الموقف الإسرائيلي، ليس من أجل السماح بوجود فيتو هنا، لأن صوتها مهم."

وردا على سؤال عن النووي السعودي المدني، أجاب الوزير ديرمر، وهو أحد أهم الشخصيات الإسرائيلية في هذا الحدث: "نحتاج إلى معرفة البدائل الأخرى للسعوديين، على سبيل المثال، يمكنهم اللجوء إلى الصينيين للحصول على سلاح نووي مدني." وأضاف: "الشيطان يكمن في التفاصيل، السعودية تطالب بالطاقة النووية المدنية، لقد وقعوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبإمكانهم الذهاب غدا إلى الصين أو فرنسا والتقدم بطلب إنشاء برنامج نووي مدني، السؤال الذي أطرحه على نفسي في حال كانت الولايات المتحدة ضالعة في هذه المسألة، فماذا يقول ذلك عن ما سيحدث بعد 10 أو 20 أو 30 عاما من الآن، وما هي البدائل؟."

ونبه ديرمر إلى أن سبب رفض الاحتلال للنووي السعودي، هو أن "إسرائيل لن توافق على برنامج نووي عسكري، والسؤال؛ ما هي الضمانات وماذا سيحدث إذا ساروا في مسار مختلف مع الصينيين؟، دعونا لا نستبعد تأثير اتفاق سلام إسرائيلي سعودي على المنطقة والعالم، سوف ينضم تباعا عدد أكبر من الدول العربية والإسلامية وسيكون هذا بمثابة تغيير جوهري لقواعد اللعبة"، وفق رأيه. ونبهت القناة، إلى أن "السؤال المتعلق بتخصيب اليورانيوم في السعودية، يقود بدوره إلى انتقادات سياسية لنتنياهو."

وأكد زعيم المعارضة يائير لابيد، الذي بدأ بإطلاع المسؤولين الأمريكيين على موقف المعارضة الإسرائيلية من الموضوع، أنه "لن يمد يد العون أو يدعم اتفاقا يتضمن تخصيب اليورانيوم." وهاجم لابيد تصريحات ديرمر، وقال: "من الممكن التوصل إلى اتفاق ما يعزز أمننا القومي دون أن تكون إسرائيل من الدول الموقعة على تخصيب اليورانيوم في الشرق الأوسط." وأضاف: "تصريح الوزير ديرمر غير صحيح من الناحية الواقعية ويهدد أمن إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تخصب اليورانيوم كجزء من برنامج نووي هي إيران."

يشار إلى أن مكتب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، نفى صحة موافقة تل أبيب على نووي سعودي مدني، وقال: "إسرائيل لن توافق على أن يكون لأحد من جيرانها برنامج نووي ."

في ذات السياق، قال إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، إن "مسؤولين في المنظومة العسكرية الإسرائيلية أكدوا قبل نحو أسبوعين أن الولايات المتحدة لن تسمح للسعودية بامتلاك أسلحة نووية في إطار اتفاق تطبيع معها." لكن الوزير رون ديرمر ألمح إلى أن إسرائيل ستوافق على برنامج نووي مدني في المملكة، لأنه يمكنها بأي حال الحصول على موافقة بشأن الموضوع من الصين أو فرنسا، وقد جاء كلامه عقب لقائه مؤخرًا بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، الذي تحدث بعد محادثتهما مباشرة مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان."

بدوره، نقل باراك رافيد المراسل السياسي لموقع" **واللا** "عن مكتب نتنياهو أن "إسرائيل لن توافق على امتلاك أي من جيرانها لبرنامج نووي، مع العلم أن أحد المطالب الرئيسية للمملكة العربية في المفاوضات مع الولايات المتحدة حول صفقة شاملة قد تشمل التطبيع مع إسرائيل هو وجود برنامج نووي، يشمل أيضًا تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية." وقال نتنياهو إنه "جلب 4 اتفاقيات سلام تاريخية عززت فقط أمن ومكانة دولة الاحتلال، وسيواصل القيام بذلك." وأضاف في تقريره أن "أوساطا سياسية اسرائيلية ذكرت أن نفي نتنياهو لكلام وزيره المقرب يأتي كرسالة توضيحية على خلفية انتقادات زعيم المعارضة يائير لابيد للموضوع في الأسابيع الأخيرة الذي اتهم نتنياهو بالتفريط بأمن الدولة."

ومع تزايد التقارير الإسرائيلية حول اقتراب أو تعثُّر المسار التطبيعي مع السعودية، فإنها لا تخفي رغبتها بامتلاك أسلحة نووية، ولو في المجال المدني مبدئيًّا، وهي مسألة مطروحة على الطاولة منذ سنوات، فيما تراقب الأوساط الإسرائيلية التطلع السعودي لتخصيب اليورانيوم في أراضيها، وهي بالمناسبة طموحات ليست جديدة، لاسيما في ضوء إعلانها المتكرر أنه إذا حصلت إيران على الطاقة النووية، فإن المملكة ستفعل ذلك أيضًا. مع أن التمنّع الإسرائيلي عن الموافقة على مطالب السعودية الخاصة بالحصول على القدرات النووية، ينطلق من فرضية مفادها أن المملكة تحاول عبر عدة طرق الوصول إلى الهدف.

* * *

## استنفار إسرائيلي لشقّ طريق التفافي حول حوّارة لمنع تنفيذ عمليات قادمة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

ما زالت عملية حوارة تلقي بظلالها الأمنية على الاحتلال، لاسيما أنها وقعت على طريق يعتبر الأكثر صعوبة للدفاع عن المستوطنات، وخلال فترة متوترة من يوم السبت، إجازة المستوطنين، وعندما يكون وجود جيش الاحتلال أقلّ، رغم أنه يحثّ الإسرائيليين على تجنب دخول القرى الفلسطينية، لكن الآلاف منهم يسافرون على الطريق، مما يجعلهم عرضة لمزيد من عمليات المقاومة الفلسطينية.

إليشع بن كيمون مراسل شؤون المستوطنات في صحيفة يديعوت أحرونوت، كشف أن "عملية حوارة الجديدة، تؤكد أن هذا المحور هو الأكثر تعقيدا للدفاع في المستوطنات، باستثناء المستوطنة اليهودية في الخليل، وهو ممرّ يبلغ طوله أربعة كيلومترات، يمرّ عبره معظم مستوطني الضفة الغربية، ورغم أن المحور يقع في قلب القرية، على بعد أمتار قليلة من المحلات التجارية، فلا يمكن اختيار طريق آخر؛ لأنها تتضمن عددا لا بأس به من نقاط الازدحام المروري حولها، مما يجعل المستوطنين المسافرين أهدافا سهلة للمقاومين، وفي الوقت ذاته يوجد العديد من الشوارع الجانبية لانسحاب المنفذين."

وأضاف في تقريره: "نتيجة هذه العمليات في حوارة خلال العامين الماضيين، أن البلدة أصبحت مركزً للمقاومة؛ لأن المقاومين يدركون السهولة النسبية التي يمكن بها إيذاء المستوطنين المسافرين على الطريق السريع، ثم الهروب من المكان، مع أن أحد الحلول لهذه العمليات تمثل بإقامة طريق تقرر بناؤه في 2019، بالتزامن مع تحوّل حوارة إلى بؤرة للهجمات المسلحة، وتقدر تكلفة المشروع بثلاثمائة مليون شيكل، ويتوقع الانتهاء منه في نهاية كانون الأول/ ديسمبر المقبل، باعتباره حلا أمنيا لآلاف الإسرائيليين الذين يمرون عبر الطريق السريع كل يوم."

وكشف أنه "في الشهر الماضي، تم بالفعل تركيب تسع عوارض خرسانية كجزء من الأعمال على الطريق، وبناء طريق التقاطع الهادف لعزل الركاب، وإبعاد المستوطنين اليهود بشكل كبير عن الفلسطينيين." وأشار إلى أن "هناك من يدعي أن استخدام الطرق الالتفافية التي يستخدمها اليهود فقط يمثل مشكلة؛ لأن المقاومين سيجعلونها هدفا، وقد يحاولون ضربها بأي ثمن، بالمتفجرات والوسائل الأخرى، لكن رئيس مجلس مستوطنات السامرة يوسي دغان يروج لبناء الطريق الجديد بقوة، كما ذكرت وزيرة المواصلات ميري ريغيف بعد مقتل عدد من المستوطنين، ومنذ أن تولت منصبها عقدت ثلاثة اجتماعات مع داغان بغرض الترويج للطريق، بل وتجولت في المنطقة، وانضم إليها وزيرا المالية بتسلئيل سموتريتش والحرب يوآف غالانت."

وأشار إلى أن "المؤسسة الأمنية تزعم أنها ستكون قادرة على حماية المستوطنين على الطرق بطريقة أفضل من الوضع الحالي، حيث يسافرون في قلب مدينة فلسطينية مزدحمة، وعلى ما يبدو فقد تلقى منفذ العملية الأخيرة معلومات مسبقة عن وجود المستوطنين الاثنين في مغسلة السيارات، ووصل إلى هناك بسرعة، وتمكن من إطلاق النار عليهما، والانسحاب، ولم يتم القبض عليه بعد، مع العلم أنه لم يتم إنشاء طريق حوارة الالتفافي إلا بعد إضراب عن الطعام، وخيمة احتجاج خارج منزل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بقيادة دغان وعدد من عائلات المستوطنين الذين قتل ذووهم في العمليات الفلسطينية."
وأكد أنه "تمت الموافقة على ميزانية قدرها 800 مليون شيكل، سمحت ببناء الطريق الالتفافي حول حوارة، وتجاوز مخيم العرّوب، ومستوطنة قلنديا، ومضاعفة الطريق 446، وتجاوز منطقة لبّن، حتى إن حركة "السلام الآن" زعمت في ذلك الوقت، أن قيادة المستوطنين تستخدم العذر الأمني للمطالبة، والحصول على مزايا، وقال مسؤولون كبار في جهاز الأمن؛ إن هناك تجاوزا للطريق لا يوفر مزيدا من الأمن، لكنه يختصر الطريق للمستوطنات الأكثر تطرفا وبعدا مثل يتسهار وايتمار."
المستوطنون من جهتهم انتقدوا حكومة الاحتلال، واتهموها بعدم فعل ما يكفي، ودعوها لإعادة نشر الحواجز، وشنّ حملة عسكرية، والتأكد أن أي انسحاب للجيش يعني التحضير لعمليات فلسطينية، والدعوة لتوجيه ضربة عسكرية، وإنشاء مستوطنتين جديدتين بالضفة، مستوطنة واحدة لكل قتيل إسرائيلي. في الوقت ذاته، فقد ناقش مجلس الوزراء طريق حوارة الالتفافي، وطلبت ريغيف تسريع المشروع الذي تشارك فيه وزارتا المواصلات والجيش، وطلب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فحص كيفية تسريعه، وإحضار فرق إضافية لإنهاء المشروع، وأصدر تعليمات لوزير الطاقة يسرائيل كاتس لدفع خطوط الكهرباء، وشقّ الطريق بأسرع وقت ممكن.